

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

محاضرات في التحليل المالي

Cours de analyse financière

الدكتور لقليطي الأخضر

2021/2020

الغرض من التحليل المالي هو تقييم الوضع المالي للشركة من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف. أيضا، سيتاثر اتجاه التحليل المالي بشده بالقيود المالية للشركة. وسوف يعتمدون بالاضافه إلى ذلك على الأهداف التي يسعى اليها المحلل وموقف مختلف المستخدمين. ويتالف اعداد التحليل المالي من جمع معلومات المحاسبة والمحاسبة الاضافيه وأعادته معالجتها من أجل إعطاء صوره أدق عن الحالة المالية للشركة واعمالها. والوثائق الاساسيه للتحليل المالي هي البيانات الموجزة المحاسبية التالية: الميزانية المالية، وحساب الإيرادات والمصروفات، وبيان الارصده الاداريه، وجدول التمويل، وبيان المعلومات الاضافيه ومع ذلك، فان الميزانية العمومية المحاسبة والتصنيف المركزي للمنتجات يجب ان تخضع لنوعين من المعاملات لخدمه التحليل: أعاده الوظائف وأعادته المعالجة... وفي الاخير امل ان اكون قد وفقت ولو بالشيء القليل لتغطية جزء من مقياس التحليل المالي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	مقدمة
02	فهرس المحتويات
03	- المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
04	1- المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS
04	1-1 الاصلاح المحاسبي
07	2-1 الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية: IAS / IFRS
09	- تقديم النظام المحاسبي المالي
09	1 - تعريف النظام المحاسبي المالي
10	2- مميزات النظام المحاسبي المالي:
11	3- أهمية النظام المحاسبي المالي:
11	4- أهداف النظام المحاسبي المالي
13	القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
18	أسس التحليل المالي
33	التحليل الوظيفي للميزانية
43	حساب النتائج حسب Scf وتحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير:
65	استخدام النسب المالية
77	القدرة على التمويل الذاتي (CAF)
78	ماهية التمويل الذاتي
79	حساب قدرة التمويل الذاتي
82	استعمالات قدرة التمويل الذاتي
85	التخطيط المالي باستخدام نقطة التعادل والرافعة التشغيلية
86	- الإطار العام لنقطة التعادل
86	- مفهوم تحليل التعادل
87	- فرضيات نظرية تحليل التعادل
88	- أنواع التكاليف
99	النماذج الحديثة في التحليل المالي

100	- نموذج Kida
100	- نموذج Booth
100	- نموذج Altman and Mc Cough 1974
101	- نموذج Deakin
101	- نموذج Diamond
102	- نموذج Sherrord (1987)
103	- نموذج آلتمان Altman
106	- المراجع المعتمدة

المحور الاول

المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS

1- الاصلاح المحاسبي:

تضمن الاصلاح المحاسبي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) من طرف الدول الغربية، والتي تعتبر الاطار المرجعي للنظام المحاسبي المالي، الذي يهدف الى تقديم معلومات حقيقية عن الوضعية المالية، الأداء ، تدفقات الخزينة و حركة الأموال الخاصة.

1-1 المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS¹:

قبل التطرق الى مفهوم المعايير المحاسبية الدولية، ما هي خصائصها و اطارها المفاهيمي لابد من عرض لمحة موجزة عن حيثيات اعتمادها .

1-1-1 لمحة عن المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS :

لقد ساهمت الضغوطات الممارسة من قبل مستخدمي القوائم المالية منهم المساهمين، مستثمرين، دائنين منظمات دولية، جمعيات وأجهزة حكومية في تطوير المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، حيث تهدف الى الحصول على معلومات مالية موحدة و تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة.

فلقد مرت المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بمراحل عديدة بداية من سنة 1904، حيث كان أول مؤتمر محاسبي في الولايات المتحدة الامريكية و تلتها بعدها باقي المؤتمرات التي كانت تهدف بصفة اساسية الى الرفع من جودة المعلومات المالية. و تأسست لهذا الشأن عدة منظمات منها لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في سنة 1973 وتحولت الى IASB في أبريل 2001، التي تهدف إلى صياغة ونشر المعايير الخاصة بتوفير المعلومات المالية و العمل على تحسين الأنظمة المحاسبية.

1-1-2 عرض المعايير المحاسبية الدولية :

يمكن عرض أهم عناصر المعايير المحاسبية الدولية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عرض مختصر للمواضيع وعناصر المعايير المحاسبية الدولية

¹ يحيوي محمد، محاضرات في مقياس: المحاسبة البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، ص: 4-5

العناصر	رقم المعيار	الموضوع	الفئة
القوائم المالية	IAS 1	القوائم المالية	معايير عرض المعلومات المالية
جدول التدفقات	IAS 7		
الطرق المحاسبية	IAS 8		
الأحداث المستقبلية	IAS 10		
المعلومة القطاعية	IAS 14	المعلومات	المالية
الاطراف المرتبطة بالنتيجة	IAS 24	المكاملة	
حسب الاسهم	IAS 33		
المعلومة المالية الوسيطة	IAS 34		
القوائم المجمعة	IAS 27	القوائم المالية	مجال التجميع
الشركات المساهمة	IAS 28	المجمعة	
المؤسسات المشاركة	IAS 31		
مجمع المؤسسات	IFRS 3	تغيرات المجال	
التخلي عن النشاط	IFRS 5		
البنوك	IAS 30	القطاع المالي	معايير قطاعية
التأمين	IFRS 4		
التقاعد	IAS 26	القطاع الغير	المالي
الفلاحة	IAS 41		
المخزونات	IAS 2	تطور الأصول	تقييم الأصول والخصوم الغير المالية
الأصول المادية	IAS 16	الغير المالية	
تدهور الاصول	IAS 36		
الأصول الغير المادية	IAS 38		
التوظيفات	IAS 40		
عقود الايجار	IAS 17	تقييم الأصول	الغير المالية
التقاعد و الامتيازات	IAS 19		
للمستخدمين	IAS 23		

تكلفة القرض المؤونات	IAS 37		
الأدوات المالية الأدوات المالية	IAS 32 IAS 39	الأدوات المالية	تقييم الأصول والخصوم المالية
خيارات العمال	IFRS 2	التسديدات بالأسهم	
عقود الانشاء الضريبة على النتيجة نتائج النشاطات العادية الاعانات	IAS 11 IAS 12 IAS 18 IAS 20	تقييم النتيجة	تقييم النتائج وتغيرات الأسعار
العملات الاجنبية التضخم المفرط	IAS 21 IAS 29	تغييرات الأسعار والعملات	

Source : Stéphane BRUN, Guide d'application des normes IAS

IFRS, Edition BERTI, ALGER, 2011, P 83 -84.

1-1-3 خصوصيات المعايير المحاسبية الدولية :

ترتكز المعايير المحاسبية الدولية على الخصائص التالية :

- أسبقية الميزانية على حساب النتائج.
- إدماج مفهوم القيمة العادلة.
- قياس خسائر القيمة و تدهور الأصول.
- أسبقية المضمون على الشكل.
- القابلية للمقارنة.
- أهمية المذكرات الملحقة.

و تهدف أساسا المعايير المحاسبية الدولية من خلال الخصائص المقدمة الى إعطاء فكرة جيدة عن القيمة الحالية للمؤسسة و المخاطر بالمقارنة مع القيمة السوقية تسمح باتخاذ قرارات استثمارية.

1-2 الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية / IAS :IFRS

يتجلى دور الإطار المفاهيمي في تصميم المعايير المحاسبية الدولية و يتضمن هذا الإطار العناصر التالية :

- أهداف القوائم المالية.
- الخصائص النوعية للقوائم المالية و تبيان وظيفتها.
- العناصر المكونة للقوائم المالية.
- التسجيل المحاسبي لعناصر القوائم المالية.
- التعاريف، تسجيل و تقييم عناصر إعداد القوائم المالية.
- مفهوم رأس المال و الحفاظ على رأس المال.

2-2 القوائم المالية:

عالج المعيار المحاسبي IAS 1 جانب عرض القوائم المالية، كما بين أهداف ومحتوى هذه القوائم و التي تتضمن ما يلي: الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات الاموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق.

أما فيما يخص البنوك فلقد تطرق المعيار (IAS 30) الى معلومات إضافية من بينها تعهدات خارج الميزانية هذا المعيار تم استبداله بمعيار (IFRS 7) .

2-3 مستخدمي القوائم المالية:

يمكن عرض مستعملي المعلومات المحاسبية و طبيعة علاقاتهم بها وفق الجدول التالي :

المستعملون	أنشطتهم	حاجتهم إلى معلومات
المسيرون	تسيير و إعداد الاستراتيجية	تقييم الذمة و النتائج
الحكومة	إعداد و مراقبة الأنظمة و الإجراءات الجبائية إعداد الإحصاءات الوطنية	نشاطات المؤسسة، توزيع الموارد مكونات النتائج
المستثمرون	الاستثمار	المخاطرة، الربحية، العائد على الاستثمار
المقرضون	تقييم الضمانات المقدمة، تقديم قروض	قدرة السداد

الاستمرارية / قدرة السداد	التعاقد مع المؤسسة	الزبائن و الموردون
الاستمرارية، كفاءة و شرعية المسيرين	التعاقد مع المؤسسة، التفاوض حول الأجور والمناصب	الموظفون
حالة الذمة و النتائج	التحقق من صحة الصورة الوفية، احترام القواعد المحاسبية و الجبائية و الاجتماعية...إلخ.	المراجعون الخارجيون
نشاطات المؤسسة و تطورها، دورها الاجتماعي	تلقي صورة المؤسسة و سمعتها	الجمهور العريض

جدول رقم (02) : مستعملي المعلومات المحاسبية

Source : Jaen luc SIRUGUET ,Emmanuel FERNANDEZ,Lydia
KOESSLER ,**Le contrôle interne bancaire et la fraude** ,éd
Dunod ,Paris ,2006, p 136

تقديم النظام المحاسبي المالي

إن عبارة النظام المستعملة تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار التصوري أو النظري وبمجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة، تستدعي التناسق والتنظيم، على عكس عبارة المخطط التي تعني الجانب التقني أكثر من الجانب التطويري التنظيمي.

1-تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:¹

تمثل المحاسبة المالية نظاما لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، -ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

من خلال التعريف السابق تعتبر المحاسبة المالية نظام للمعلومات تقوم على مجموعة من الافات ارضات والمبادم التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تخدم مجموعة كبيرة من المستفيدين، هذه العملية تتم من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث الاقتصادية وفقا لقواعد وإجراءات وأساليب مستمدة من المبادم والافات ارضات المحاسبي.

¹ هادفي خالد، مساهمة النظام المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2019، ص: 34-

2- مميزات النظام المحاسبي المالي:

- يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:
 - يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.
 - يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح باعداد كشوفات مالية على أساس المبادم المحاسبية الدولية المعترف بها عامة؛
 - وجود إطار فكري للمحاسبة والذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادم الأساسية للمحاسبة ويعرف الأصول والخصوم وراوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتوجات؛
 - وجود قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يتعرض PCN لمعالجتها المحاسبية مثل القرض الايجاري، العمليات بالعملة الأجنبية وخسائر قيم الأصول...؛
 - وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها الكيانات وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية؛
 - إلزامية تقديم حسابات مدمجة وحسابات منسقة للكيانات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
 - التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك المحاسبات عن طريق أنظمة الإعلام اربي المنتشرة حاليا دون تنظيم؛
 - توسيع بالمقارنة مع PCN لمجال التطبيق الذي يعيد تغطية كل الكيانات المدعوة إلى تقديم حسابات مهما كان قطاع نشاطها وحجمها

3-أهمية النظام المحاسبي المالي:

- تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادم المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي، التقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادم محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضع المالية للمؤسسة؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضع المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

4-أهداف النظام المحاسبي المالي:

يسعى النظام المحاسبي المالي لتحقيق الأهداف التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الج ازئري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تعظيم الاستفادة من م ازيا النظام المحاسبي المالي خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- جذب المستثمر الأجنبي للـج ازئر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبة بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية باعتبار أن نظام المحاسبي المالي الجديد متطابق مع معايير المحاسبة الدولية IAS
- اعد المؤسسة على تقييم الوضعية المالية الخاصة بها بكل شفافية، وإمكانية مقارنة نفسها مع الكيانات الأجنبية لأن القوائم المالية المفصح عنها متماثلة؛
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات؛
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

حدد المشرع الجزائري مصطلح الكشوف المالية بدلا من القوائم المالية
1- عرض الكشوف المالية: تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها
حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وتشمل
من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد 4 قوائم وملحق.

1-1- الميزانية¹

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتقدم أيضا موجودات والتزامات
المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة
المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على
العناصر التالية²:

1-1-1- في الأصول:

- التثبيات المعنوية
- التثبيات العينية
- الإهلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن، والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 77.

² الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، المادة 220، الفقرة 1، ص 23.

2-1-1- في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى
 - الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
 - الموردون والدائنون الآخرون
 - خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
 - المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)
 - خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.
- ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم مزامنة أو على أساس واضح، هكذا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم والرصيد الصافي يقدم في الميزانية¹.

2-1- حساب النتائج²

هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي كالاتي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- منتجات الأنشطة العادية،
- المنتجات المالية والأعباء المالية،
- أعباء المستخدمين،
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،

¹ نفس المرجع السابق أعلاه، المادة 220، الفقرة 5، ص 24.

² نفس المرجع أعلاه، المادة 230، الفقرة 1، 2، 7، ص 25.

- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية،
 - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
 - النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع،
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتائج:
- إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل المقاصة.
 - إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة.
 - إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها.

3-1- جدول سيولة الخزينة¹

يتضمن التغييرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، والهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، كذلك يقوم بتقديم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وهي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (التشغيلية)،
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار،
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل،
 - تدفقات نقدية ناتجة من فوائد حصص أسهم.
- كذلك يقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

3-1-1- الطريقة المباشرة تتمثل في:

- تقديم العناوين الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (زيائن، موردين...) قصد إبراز تدفق مالي صاف،
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

3-1-2- الطريقة الغير المباشرة تتمثل في: تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

¹ نفس المرجع السابق أعلاه ، المادة 240، الفقرة 1، 3 ، ص 27.

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛
- التغيرات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وتقدم هذه التدفقات كلا على حدي.

1-4- جدول تغير الأموال الخاصة¹

- يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.
- المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:
- النتيجة الصافية للسنة المالية،
 - تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،
 - المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
 - عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)،
 - توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية،

1-5- ملحق الكشوف المالية²

الملحق هو وثيقة تليخيص، يعد جزءاً من الكشوف المالية، وهو يوفر التغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة لذلك المعلومات التي تفيد قارئ الحسابات.

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية،
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء،

¹ نفس المرجع السابق أعلاه ، المادة 250، الفقرة 1، ص 26.

² نفس المرجع السابق أعلاه ، المادة 260، الفقرة 1، ص 27.

- المعلومات ذات الطابع العام،

2- خصائص اعداد الكشوف المالية

تتميز الكشوف المالية بـ :

- تعد من طرف الكيان سنويا على الاقل،
- كل كيان عدا الكيانات الصغيرة ملزم بإعداد الكشوف المالية التالية: الميزانية ، حسابات النتائج ، جدول سيولة الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ،
- يجب أن تعرض الوضعية المالية للكيان ونجاعة وكل تغيير يطرأ على حالته المالية بصفة وافية،
- يجب أن تحوي مجمل العمليات والاحداث الناتجة عن معاملات الكيان وآثار الاحداث المتعلقة بنشاطه.
- تعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية وتضبط هذه الكشوف تحت مسؤولية المسيرين.
- تعرض لزوما بالعملة الوطنية.
- توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وعندما يصبح من غير الممكن إجراء هذه المقارنة بسبب تغيير طرق التقييم او العرض، يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإن كان من غير الممكن اجراء المقارنة فان اعادة الترتيب أو التعديلات التي ادخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.
- مدة السنة المالية 12 شهر، ويمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة الماضية.

المحور الثاني

أسس التحليل المالي

الغرض من التحليل المالي هو تقييم الوضع المالي للشركة من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف. أيضا، سيتأثر اتجاه التحليل المالي بشده بالقيود المالية للشركة. وسوف يعتمدون بالاضافه إلى ذلك على الأهداف التي يسعى اليها المحلل وموقف مختلف المستخدمين. ويتألف اعداد التحليل المالي من جمع معلومات المحاسبة والمحاسبة الاضافيه وأعاده معالجتها من أجل إعطاء صوره أدق عن الحالة المالية للشركة واعمالها. والوثائق الاساسيه للتحليل المالي هي البيانات الموجزة المحاسبية التالية: الميزانية المالية، وحساب الإيرادات والمصروفات، وبيان الارصده الاداريه، وجدول التمويل، وبيان المعلومات الاضافيه ومع ذلك، فان الميزانية العمومية المحاسبة والتصنيف المركزي للمنتجات يجب ان تخضع لنوعين من المعاملات لخدمه التحليل: أعاده الوظائف وأعاده المعالجة...

مفهوم التحليل المالي واستعمالاته

1- نشأة التحليل المالي

كما هو معلوم أن التحليل المالي لم يظهر دفعة واحدة وإنما كان نتيجة لعدة ظروف وعوامل ساهمت في ذلك يمكننا إبراز أهمها.

تاريخياً يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي إذا أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية، دعا مجلس التنفيذ لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعادة توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقرض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1902 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقرضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية، أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم على 1969 والذي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها.

إن الفشل والإفلاس للعديد من الشركات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات.

إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلها من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة من جانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة¹ حيث لا بد من ذكر العوامل والأسباب التي عجلت ظهوره وساهمت في انتشاره:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فواد التميمي، التحليل المالي والتخطيط المالي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 8-9.

1- تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:

إن مثل هذا التطور جعل الشركات إلى توظيف موارد مالية كبيرة ولا بد من تحقيق المثالية في استثمارها، ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

2- ضغوط الائتمان:

إن وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل من المؤسسات المالية والمصرفية إن تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية لغرض التحقق من قدرة هذه الشركات على خدمة أصل الدين وفوائده، وخلال الدورة التشغيلية والمالية للشركة.

3- تطور ونضوج الأسواق المالية:

إن الحاجة إلى أنظمة ذات كفاءة للإفصاح المالي والمعلوماتية والتي توفر المعلومات الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق.

ويجعل التحليل المالي أداة فعلة وذات كفاءة لتوسيع الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين من جانب وقدرة الشركات على ترصين قاعدة رأس المال من جانب آخر.

علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد وبشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية.

4- التحكم المؤسسي:

إن ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من الشركات وحالة شركة أنرون وفسلها عام (2001) ما هو إلا دليل على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات.

وقد حددت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (DECD)، مفهوما واسعا للتحكم المؤسسي وفق الآتي:

4-1- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم وتحقيق المساواة بين عموم المساهمين (المحلي والدولي)؛

4-2- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق ذوي المصالح المشتركة من خلال قوانين وأنشطة تعاون فعالة تخفي السمعة الجيدة للشركة؛

4-3- يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للشركة مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.

2- تعريف التحليل المالي

1- : يمكن ان يعرف التحليل المالي وفق الاتي :

- يعد التحليل المالي من الادوات الهامة التي يمكن للمصرف استخدامها للحكم على مدى نجاح او فشل السياسات التي يتبعها المصرف ²

- يمكن تعريف التحليل المالي باعتباره النهج الذي يعتمد على الفحص النقدي للمعلومات المحاسبية والمالية المقدمة من شركة، تهدف إلى تقدير أكثر موضوعية ممكن أدائها المالي والاقتصادي (الربحية، أهمية خيارات الإدارة ...) ، ومدى ملاءمتها. ³

- كما يمكن تعريف التحليل المالي على انه عبارة عن مجموعة من الأساليب والأدوات لتشخيص عمل أو مجموعة والحكم على أدائها من حساباتهم. يتم استخدامه في التنبؤ ويؤدي إلى التفكير الاستراتيجي. ⁴

- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق انسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمناطق القوة والضعف. ⁵

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية

² Anneli Logman , Bruce Aylward , ((Survey of Multilateral Bank Practice on Financial and Economic Analysis of Large Dams)) , Prepared For Thematic Review III , May 2000 , P.7.

³ Florent Deisting, Jean-Pierre Lahille, Analyse financière, Dunod, 2017, paris ,p01

⁴ Josette Peyrard, Jean Avenel, Max Peyrard, Analyse financière, Vuibert, 2006, ,paris ,p03

⁵ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 3.

ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.⁶

- وتتم عملية التحليل من قبل محللين خارجيين وداخليين اذ ان التحليل الخارجي يتم من قبل الدائنين او المالكين الخارجيين لأنهم يمثلون الممولين في الماضي ومن المحتمل جداً انهم سوف يستفسرون عما استودعوه، ويستند التحليل الخارجي الى القوائم المالية التاريخية، في حين على المحلل الداخلي ان يظهر تفاصيل اكثر في قوائم التخطيط الداخلي والتي تنظر الى المستقبل.⁷

⁶ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص: 3

⁷ Robert W.Jhonson, **Financial Management** , Inc , Fourth Edition , 1975 , P.59.

3- استعمالات التحليل المالي

- يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى اداء المصرف واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الاغراض الاتية⁽¹⁾:
- التحليل الائتماني Credit Analysis: الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضون (المصارف مثلاً) وذلك بهدف التعرف على الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المحدد لها.
 - التحليل الاستثماري Investment Analysis: الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من افراد وشركات اذ ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما ان هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة المصرف في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس ربحية وسيولة المصرف.
 - تحليل الاندماج والاستحواذ Merger & Acquisition Analysis : يستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين مصرفين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمصرف المنوي شراؤه كما تقدر الاداء المستقبلي المتوقع للمصرف بعد الاندماج في المستقبل.
 - التخطيط المالي Financial Planning: يعد التخطيط المالي من اهم الوظائف للادارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المصرف المتوقع في المستقبل وهنا يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل.
 - الرقابة المالية Financial Controlling: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للاعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير على وفقا للمعايير والاسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الاخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.
 - تحليل تقييم الأداء Performance Analysis: يعد تقييم الاداء في المؤسسة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم عن طريق عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات، اما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي ادارة المؤسسة والمستثمرين والمقرضين والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية

(1). Scatt Besley and Eugene F.Brigham , Essentials of managerial Finance , Harcourt Inc , New York , 2000 , P.8

4-اهداف التحليل المالي

هناك العديد من الأهداف التي يخدمها التحليل المالي بصورة عامة نذكر منها¹:

- 1-التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- 2-تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- 2-تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة.
- 3- الحكم على مدى كفاءة الادارة.
- 4-التعرف على الاتجاهات التي يتخذها اداء المؤسسة.
- 5- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- 7-الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- 8-معرفة وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تعمل فيه.

5-خطوات التحليل المالي

في اي برنامج عمل للتحليل المالي يجب ان ينجز على مرح مراحل وان هذه المراحل يجب ان يتم تحديد تحديدها يساعد بشكل يساعد على الوصول الى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي وعملي ان تنفيذ عملية تحليل المالي الناجحه باتباع ما يعرف بالمنهج العلمي في التحليل والذي يبدأ بتحديد المشكله ثم حصر متغيراتها او عواملها اليتيمه بناء على ذلك تحديد ادوات التحليل المناسبه امرا ضروريا من هنا يمكن تشبيه خطوات التحليل المالي الى حد كبير جدا بالخطوات او المراحل التي يقوم بها الطبيب عند استقباله حاله مرضيه جديده فليس من الطبيعي ان يحدد الطبيعه ادوات التشخيص للمريض وصف العلاج للمريض. قبل عملية الفحص الاولي للمريض حتى يتمكن الطبيب من التعرف على المشكله ويحدد الاحتمالات وراء سبب المرض ومن ثم يقوم بتحديد الادوات المناسبه والتي من الممكن ان تساعده في عملية تشخيص حاله كأن يطلب اجراء صوره اشعه وهنا تعتبر الصوره أدوات من ادوات التحليل الطبي او كان يقرر اجراء التحليل لدم المريض للتأكد من نسبه السكر في الدم الخ

¹ احمد عبد الزهرة حمدان، فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1995-2006 رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص: 33

وبعد الحصول على نتائج ادوات التحليل تشخص الحالة ويتم وصف العلاج الامر كذلك بالنسبة للمحلل المالي قبل اختياره لادوات التحليل المناسبة يجب عليه ان يتعرف على الشركه موضع التحليل وما هي الاعراض التي تحمل هذه الشركه ومن ثم تحديد و اختيار الادوات المناسبه للتعرف اكثر على المشكله و تشخيصها ومن هنا يمكن اعتبار عمليه تشخيص المشكله هي الهدف من وراء عمليه التحليل لا يتم تحديد متغيراتها او عواملها والتي بناء عليها يقوم المحلل باختيار الادوات المناسبه لتحليل المال والتي يفترض ان تساعده في الوصول الى نتائج تسهم في تشخيص المشكله واقتراح التوصيات اللازمه.

بصفه عامه يمكن ترتيب خطوات تحليل الماليه على النحو التالي:

- اولا تحديد غرض او هدف تحليل المالي
- ثانيا جميع البيانات اللازمه وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من اجراء الدراسات والتحليل عليها وتشتم العمليه التجهيز اعاده تصنيف للبنود التي تحتويها القوائم الماليه بمعنى تجزئه الحقائق الخاصه لمجموعه من الارقام الى جزئياتها التي تتكون منه ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات محدده ومتجانسة وبمقارنه الارقام الجزئيه ببعضها البعض ومقارنه المجموعات المحدده بالمجموعه الكليه فان ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الارقام المختلفه فالتصنيف والمقارنه لا يقتصران على القوائم الماليه الخاصه بالشركه محاسبيه واحده اكثر من فتره محاسبيه وقد تمتد الى القوائم الماليه الخاصه باكثر من شركه تعمل في نفس القوائم.
- ثالثا ترجمه الغرض او الهدف الى مجموعه من الاسئله والمعايير
- رابعا تحديد نوع الاداة والادوات التي يتم استخدامها في التحليل المالي
- خامسا اختيار المعادلات النمطيه لادوات التحليل المختاره ويمكن الحصول على المعادلات النمطيه من المصادر التاليه واحد المعدلات العامه التي تنشرها الصحف والمجلات العلميه على مستوى دولي اثنين معدلات الصناعه التي تنتمي اليها الشركه المحل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعه ثلاثه معدلات التي تضعها الشركه بنفسها من خلال التجارب وخبراتها السابقه وتطويرها على ضوء التغيرات المتوقعه
- سادسا تطبيق الادوات المخترعه وتقييم البيانات المستخرجه والتفسيرها بالمقارنه مع المعدلات النمطيه واشتقاق بعض المؤشرات منها

- **سابعا** استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة

- **ثامنا** كتابه التقرير حيث ان وظيفه المحلل هي وظيفه استشاريه وليست تنفيذيه فانه يكون ضروري على المحل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل ان يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل موجهه للجبهه المختصه وهي في الغالب الجبهه التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل ويجب ان يبذل المحلل العناية التامه في كتابه التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمه التي تم التواصل اليه كما يجب ان يعد التقرير بشكل مرتب وباسلوب واضح مدعما بالجداول والرسومات البيانيه كلما امكن ذلك¹

6- الأطراف المستخدمة لمعلومات القوائم المالية

تتعدد الأطراف المهمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، كما يمكن تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.²

أ - حملة الأسهم والمستثمرين ومحلي الأوراق المالية³

يعتبر حملة الأسهم والمستثمرين الآخرين من أهم مستخدمي القوائم المالية للشركات، وتتفاوت هذه الأطراف من أفراد ذوي مصادر محدودة إلى مؤسسات كبيرة لها مصادر قوية مثل شركات التأمين والصناديق الاستثمارية، وتشمل القرارات التي تتخذها هذه الجهات تحديد الأسهم التي سيتم شراءها أو بيعها أو الاحتفاظ بها، وكذلك توقيت عمليات شراء وبيع هذه الأسهم، وعادة ما تكون هذه القرارات ذات تركيز استثماري أو تركيز على وظيفة الوكالة، وفي بعض الحالات يكون التركيز على الاثنين معاً في آن واحد.

ففي حالة التركيز الاستثماري ينصب الاهتمام على اختيار محفظة من الأوراق المالية تتماشى مع تفضيلات المستثمر اتجاه المخاطر والعائد والتوزيعات والسيولة وما إلى ذلك،

¹ محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، دار المريخ ، الرياض ، 2016 ، ص: 27-29

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطرنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص: 72-73.

³ george foster, Financial statement analysis, Prentice Hall International, Inc.2nd Edition , 1986 :p05-09

ويمكن أن تختلف المعلومات المطلوبة لتحقيق هذا الغرض بصورة كبيرة، ولتوضيح ذلك نأخذ مثلاً المداخل الهادفة إلى تتبع الأوراق المالية المقيمة بسعر مختلف وفق مدخل التحليل الأساسي خلافاً لمدخل التحليل الفني. فمدخل التحليل الأساسي يدرس معلومات الشركة والصناعة والاقتصاد، وتلعب القوائم المالية دوراً أساسياً في هذا الشأن، وأحد الجوانب الهامة منه هو التنبؤ بتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية من الشركة وحالات عدم التأكد من هذه التدفقات، وفي المقابل يهدف التحليل الفني إلى تتبع الأوراق المالية المسعرة بصورة غير صحيحة من خلال دراسة اتجاهات أسعار الأوراق المالية وحجم التداول والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة، ولا تتم فيه عادة دراسة القوائم المالية

وفي ظل كلا المدخلين - الفني والأساسي - تمنح الأولوية لتتبع الأوراق المالية المسعرة بصورة خاطئة، وفي بعض الظروف الأخرى قد يفترض المستثمرون بأنه لا يوجد رأي أفضل من غيره بشأن مستقبل الشركة أكثر مما هو ضمني سلفاً في سعر الورقة المالية، لكن هذا الافتراض لا يحول دون استخدام معلومات القوائم المالية، فأحد استخداماتها الهامة يمكن أن يكون بهدف تقدير المتغيرات الخاصة بالشركة مثل المخاطرة والعائد من التوزيعات ثم التنبؤ بهذه المتغيرات، والغرض من هذه الدراسة هو مقارنة المحفظة المختارة مع تفضيلات المستثمر وتقليل تكاليف المعاملة اللازمة للمحافظة على هذه المحفظة التوازنية مع مر الزمن.

أما في القرارات المتركزة على الوكالة فإن اهتمام حملة الأسهم ينصب على الأشراف والرقابة على سلوك الإدارة ومحاولة التأثير على سلوكها بطريقة مناسبة. فالإدارة لديها قدر كبير من الحرية في استخدام موارد الشركة أو التخلص منها، ويمكنها اتخاذ قرارات تؤدي إلى تحويل هذه الموارد من حملة الأسهم العادية إعطائهم صورة وهمية.

وقد أدى وجود هذا التعارض المحتمل إلى خلق دوافع لما يلي:

- التعاقد أو الاتفاق المكتوب بين الإدارة والشركة بما يلائم مصالح الإدارة وحملة الأسهم (مثل إصدار خيارات الأسهم Stock Options) كجزء من عقود التعويض بين الإدارة والشركة، أو استخدام نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية بدلاً من إجمالي المبيعات لتقرير حجم مجموع المكافآت).
- عرض معلومات من قبل الإدارة والأطراف الأخرى تفصح عن كيفية استخدام الإدارة للموارد الخاضعة لسيطرتها (مثل نشر القوائم المالية المرحلية والسنوية لحملة الأسهم).

وعند التنبؤ بتوقيت ومقدار التدفقات النقدية من الشركة وحالة عدم التأكد منها، يشكل السجل التاريخي للإدارة فما يتعلق بالموارد الواقعة تحت رقابتها متغيراً هاماً. ويمكن القيام بالتحليل لأغراض اتخاذ القرارات من قبل حملة الأسهم والمستثمرين أنفسهم أو من قبل وسطاء مثل محلي الأوراق المالية والمستشارين الاستراتيجيين، ويمكن لهؤلاء الأطراف أن يعملوا كمجموعة ضغط على الإدارة والجهات الأخرى (مثل الجهات الرقابية) التي تؤثر على توقيت أو المحتوى الإعلامي الذي يتم توفيره للإطراف الخارجية، لكن الملاحظ هو أن هؤلاء الوسطاء قد يكون لديهم تقييم مختلف لمتغيرات القوائم المالية عن المستثمرين الذين يتم القيام بالتحليل لصالحهم، فعلى سبيل المثال قد يؤيد المستثمرون إفصاح الإدارة بصورة إلزامية عن تنبؤات الأرباح، في حين أن محلي الأوراق المالية قد يعارضون هذه الإفصاحات لأنها تتعارض مع أنشطتهم وتحد من المجالات الواردة في تقاريرهم وتشكل نتيجة مباشرة لتحليل المعلومات الخاصة بهم..

ب - المديرون

أحد مصادر الطلب على معلومات القوائم المالية من قبل المديرين سببه التعاقدات التي تحتوي على أحكام وشروط تعتمد على متغيرات القوائم المالية، واحد الأمثلة على ذلك هو عقود حوافز الإدارة

ويستخدم المديرون كذلك معلومات القوائم المالية في العديد من قراراتهم التمويلية والاستثمارية والتشغيلية، فالمتغيرات التي تعتمد على القوائم المالية مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية في السنة الحالية أو نسبة تغطية الفوائد تعد متغيرات هامة في تحديد مقدار ما ينبغي جمعه من الديون طويلة الأجل، ويمكن كذلك استخدام القوائم المالية للشركات الأخرى في القرارات الإدارية، فعلى سبيل المثال عند اتخاذ قرار بشأن توجيه موارد الشركة، يمكن أن تُظهر القوائم المالية للشركات الأخرى الجوانب التي يتم فيها تحقيق هوامش ربح مرتفعه حالياً.

ج - المستخدمون (العمال)

يمكن أن ينشأ طلب المستخدمين على القوائم المالية عن العديد من الدوافع، فالمستخدمون لديهم مصالح في العمليات المستمرة والمربحة لشركاتهم، وتعد القوائم المالية مصدراً هاماً للمعلومات المتعلقة بربحية الشركة ويسرها حالياً ومستقبلاً، ويمكن للمستخدمين أن يطلبوا القوائم المالية لمتابعة مدى استمرار خطط معاشاتهم التقاعدية ونجاحها.

وفي بعض الحالات تظهر مصالح العمال في العقود المبرمة بينهم وبين الشركة بناء على المتغيرات المدرجة في القوائم المالية

د - المقرضون والموردون الآخرون

يمكن أن تلعب القوائم المالية العديد من الأدوار في العلاقة المستمرة القائمة بين الموردين والشركات، لنأخذ على سبيل المثال العلاقة بين الشركة ومانحي القروض مثل المصارف، ففي المرحلة الأولية لمنح القرض تعد القوائم عنصراً مهماً، وفي الواقع لدى العديد من المصارف إجراءات تقييم معيارية تفرض مراعاة المعلومات المتعلقة بالسيولة والمديونية والربحية وما إلى ذلك عند تحديد مقدار ومعدل الفائدة ومقدار الضمان المطلوب، وعند اتخاذ قرار منح القرض يمكن فرض شروط القروض تعاقدياً بحيث تكون متغيرات القوائم المالية عاملاً مهماً في تحديد طبيعة العلاقة المستمرة. وتحتوي العديد من القروض المصرفية على بعض شروط السندات التي إذا ما تم الإخلال بها قد تؤدي بالمصرف إلى إعادة هيكلة اتفاق القرض القائم

هـ - العملاء¹

يمكن أن تستمر العلاقة بين الشركة وعملائها لعدد من السنوات، وفي بعض الحالات تأخذ هذه العلاقة شكل الالتزامات القانونية المصاحبة للضمانات أو المنافع المؤجلة، وفي حالات أخرى تعتمد العلاقة طويلة الأجل على الاهتمام المستمر بخدمة العميل. فالعملاء لهم اهتماماتهم بمتابعة المقدرة المالية للشركات التي يرتبطون بها على الاستمرار على الأمد الطويل ومن المحتمل أن يزيد هذا الاهتمام عند ظهور المخاوف من احتمال الإفلاس وتمثل القوائم المالية أحد مصادر المعلومات التي يمكن للعملاء والموردين استخدامها للحصول على استنتاجات بشأن قدرة الشركة على البقاء.

و - الهيئات التنظيمية والحكومية

إن الطلب على معلومات القوائم المالية من قبل الحكومة والهيئات الرقابية يمكن أن ينشأ في العديد من الجوانب مثل:

- الإيرادات الناتجة مثلاً عن ضرائب الدخل وضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة وتحصيل هذه الإيرادات.

¹ جورج فوستر، تعريب، خالد علي أحمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، تحليل القوائم المالية، دار المريخ، الرياض، 2011، ص: 8-7

- التعاقد الحكومي، مثلاً لتعويض الموردين على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة ثابتة، أو لمتابعة ما إذا كانت الشركات التي تقوم بأعمال حكومية تحقق أرباحاً فائقة.
 - تحديد المعدلات، على سبيل المثال، تحديد معدل العائد المسموح الذي يمكن لشركات المنافع الكهربائية تحقيقه.
 - التدخل التنظيمي الرقابي، على سبيل المثال تحديد ما إذا كان يتم منح قرض تدعمه الحكومة لشركة تعاني من العسر المالي.
- ولا تشكل معلومات القوائم المالية سوى إحدى المدخلات في مثل هذه القرارات، فالعوامل السياسية يمكنها كذلك أن تلعب دوراً مساوياً إن لم يكن أكثر أهمية كما في حالة قبول منح قرض تدعمه الحكومة

ز - الأطراف الأخرى

إن مجموعة الأطراف التي تطلب معلومات عن الشركات هي مجموعة غير محدودة، فهي تشمل الأكاديميين ومنظمات حماية البيئة ومجموعات الضغط ذات المصالح الخاصة، والتي تريد من الشركة كافة التفاصيل المتعلقة بمسائلها المالية وغيرها. ويقوم العديد من الشركات ببذل جهود كبيرة للتجاوب مع مطالب هذه الأطراف.

1 - 3 التعارض بين الأطراف المختلفة

- يمكن أن تؤدي تصرفات واحد أو أكثر من الأطراف إلى إعادة توزيع الثروة بين هذه الأطراف، فعلي سبيل المثال:
- قد تنقص ثروة حملة الأسهم وتزيد ثروة الإدارة عندما تقوم الشركة بعملية استحواذ ضخمة بأسعار مبالغ فيها، فالشركات الكبيرة تدفع مرتبات مرتفعة للإدارة.
 - قد تزيد ثروة حملة الأسهم بدفع توزيعات كبيرة تقلل من الأصول المتاحة كضمان للدائنين.
 - قد تزيد ثروة حملة الأسهم عندما توافق هيئة الرقابة على المنافع الكهربائية على معدل عالي يؤدي إلى جعل العملاء يدفعون فواتير أكبر مقابل هذه المنافع.
- إن ما سبق ذكره هو ثلاث نقاط فقط من النقاط التي قد تتعارض فيها مصالح حملة الأسهم والإدارة والعمال والموردين والعملاء والحكومة، تقدم دراسة Jensen & Smith 1985 مراجعة للقضايا المتعلقة بهذه المسألة.

إن الاعتراف بوجود هذا التعارض وغيره يزيد من فهمنا لعاملين هامين يرتبطان بالطلب على معلومات القوائم المالية هما:

1- أن كل طرف لديه ترتيب مختلف للبنود التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو توقيت الإفصاح عنها، فالإطراف المختلفة ستعارض الإفصاح عن بعض البنود التي تؤثر سلباً على مصالحها الذاتية، على سبيل المثال من المرجح أن يعارض حملة أسهم وإدارة أحد المصارف الإفصاح الكامل والسريع عن القروض المتعثرة على أساس أنه قد يؤدي إلى التدافع على سحب ودائع المصرف، وفي المقابل قد يفضل المودعون بالمصرف الإفصاح المبكر عن القروض المتعثرة.

2- إن القوائم المالية قد تلعب دوراً هاماً في الآليات المستخدمة لرقابة ومتابعة إعادة توزيع الثروة بين الأطراف المختلفة. فعلى سبيل المثال يعد تقديم القوائم المالية الخاضعة للمراجعة آلية يتابع بها حملة الأسهم التصرفات الممكنة التي تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة من قبل الإدارة.

إن وجود التعارض في المصالح لا يعني أن كل طرف سيقوم بالضرورة بأعمال تضر الأطراف الأخرى، فعلى سبيل المثال قد تسعى الأطراف المتعارضة في المصالح لإيجاد وسيلة للتنسيق بين مصالحها، لكن على المستوى التطبيقي يبدو أن النموذج الذي يتنبؤ بأن سلوك الفرد تقوده المصالح الذاتية له قدرة تفسيرية كبيرة (خاصة بالمقارنة مع النماذج المنافسة) وتعد النصيحة التي أعطاها رئيس الوزراء الأسترالي (Jack Lang) لأحد منافسيه السياسيين آنذاك مهمة في هذا الشأن حيث قال له " اسع دائماً في هذه الحياة وراء مصالحك الشخصية... وستجد أن الأمر شاق ".

المحور الثالث

التحليل الوظيفي للميزانية

التحليل الوظيفي للميزانية

يقوم التحليل المالي للميزانية على مدخلين اثنين:¹

- المدخل المالي (سيولة/استحقاقية): ينتج عنه الميزانية المالية؛
- المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة): ينتج عنه الميزانية الوظيفية.

1- تعريف الميزانية الوظيفية :

هي ميزانيه تصنف فيها الأصول والخصوم وفقا لثلاث وظائف رئيسيه وفق الدورات الثلاثة والتي تشمل دوره الاستثمار ودوره التشغيل ودوة الخزينة
كما تعرف الميزانية الوظيفية: "هي أداة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناء على القاعدة الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى *L'équilibre minimum* « القائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين (الاستثمار طويل الأجل يمول بمورد مستقر)".

يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات:

- دورة الاستثمار = الاستخدامات المستقرة *Emplois stables* (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)؛
- دورة التمويل = الموارد الدائمة *Ressources durables* (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)؛
- دورة الاستغلال = الأصول والديون الجارية.

1- نموذج الميزانية الوظيفية:

يتم بناء الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية:

$$FRng = BFR + Tn$$

¹ قشي حبيبية، محاضرات تحليل مالي، جامعة المسيلة، ص: 25-26

الجدول رقم (1): الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ:.....

المبلغ	الخصوم	المبلغ الإجمالي	الأصول
	<p><u>الموارد الدائمة</u></p> <p><i>Ressources durables</i></p> <p>« Rd »</p> <p>- رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>- الخصوم غير المتداولة</p> <p>- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات</p>		<p><u>الإستخدامات المستقرة</u></p> <p><i>Emplois stables « Es »</i></p> <p>الأصول غير المتداولة</p> <p>- القيم الثابتة المعنوية</p> <p>- القيم الثابتة المادية</p> <p>- القيم الثابتة في شكل امتياز</p> <p>- القيم الثابتة الجاري انجازها</p> <p>- القيم الثابتة المالية</p> <p>- الضرائب المؤجلة على الأصول</p>
	FRng		<p><u>استخدامات الاستغلال</u></p> <p><i>Emplois d'exploitation</i></p> <p>« Eex »</p> <p>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات الغير</p>
	<p><u>موارد الاستغلال</u></p> <p><i>Ressources d'exploitation « Rex »</i></p> <p>الخصوم المتداولة</p>		
	<p><u>موارد خارج الاستغلال</u></p> <p><i>Ressources hors exploitation « Rhex »</i></p>		<p><u>استخدامات خارج الاستغلال</u></p> <p><i>Emplois hors exploitation « Ehex »</i></p>

العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال
<u>وارد الخزينة</u> <i>Ressources de trésorerie « Rt »</i> المساهمات البنكية الجارية	<u>استخدامات الخزينة</u> <i>Emplois de trésorerie « Et »</i> الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف
مجـمـوع الخصوم	مجـمـوع الأصول

-2- تحليل راس المال العامل

ويعرف راس المال المتداول بأنه حصة راس المال الدائم الموجهة لتمويل الأصول المتداولة. ولذلك فهي ممثلة بفائض التمويل الدائم المتاح للشركة بشأن الأصول الثابتة: يتم حسابه تبعاً لمنظورين:

- منظور أعلى الميزانية:

$$FRng = Rd - Es$$

حيث تمثل الموارد الدائمة (Rd) رؤوس الأموال الخاصة + الديون المالية المستقرة + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.
أما الاستخدامات المستقرة (Es) فتمثل مجموع الأصول غير المتداولة بالمبلغ الإجمالي.

- منظور أسفل الميزانية:

$$FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$$

تقيم كل العناصر هنا بالمبالغ الإجمالية.

راس المال المتداول هو مؤشر جيد علي الرصيد المالي للشركة. ايجابيته يسمح للشركة لتحمل الحوادث (تاخر دفع العملاء، وبطء دوران المخزون من السلع...) التي يمكن ان تعطل

دوره التشغيل العادية للشركة. الايجابيه FRNG هو ضمان لملاءة الشركة في المستقبل، والذي يسمح للشركاء الشركة لكسب ثقة البنوك والموردين. ومع ذلك ايجابيه FRNG ، ليست غاية في حد ذاته، فانه يمكن ان يكون شرطاً ضرورية ولكن غير كافية من الرصيد المالي للشركة. وفي الواقع، فان اهميه هذا النظام تعتمد علي عده متغيرات: هيكل أصول الشركة (وزن الأصول الثابتة مقارنة بالأصول المتداولة)؛ طبيعة نشاط الشركة (تجاري، صناعي)؛ حجم الشركة ؛ مدة دوره التشغيل (قصيرة ، طويلة.). المثل، فان الآثار السلبية لهذا الأمر ليست بالضرورة اعراضاً لحاله مالية تنذر بالخطر. في النهاية، فانه من المستحسن لدراسة مفهوم FRNG فيما يتعلق بمؤشرات أخرى مثل دوران، واحتياجات رأس المال العامل

الاحتياج في رأس المال العامل: (BFR) Le Besoin en fonds de roulement

الاحتياج في رأس المال العامل BFR هو الحاجة التي شعرت بها الشركة في دوره التشغيل. وينطوي تشغيل دوره التشغيل على حيازة الأصول المادية (المخزونات) والأصول المالية (مستحقات العملاء). ويعتبر الاحتفاظ بهذه الأصول ضرورة قبل ان تتلقي الشركة النتيجة النهائية لهذه المعاملات في شكل عمله. ومع ذلك، فان التجديد المستمر لعمليات التشغيل يتطلب من الشركة ان تجد التمويل المناسب لحيازة هذه الأصول؛ يتم أخذ مقدمي الائتمان في الاعتبار هنا. ويرجع السبب الأساسي لوجود هذا الصندوق إلى وجود فروق زمنية بين تدفقات الإيرادات ونفقات التشغيل من ناحية، والتدفق النقدي والصراف، من جهة أخرى. مثال علي تكاليف الموظفين التي يجب دفعها كل شهر بينما الجيدة ينتج يمكن لا بعد كنت بعث بشكل خاص واضحة. هذه التحولات الهيكلية، ونتيجة لذلك، و BFR هو دائم. ويمكن تعريف BFR بأنه الفرق...

تلعب مؤشرات التوازن المالي دوراً هاماً في إعطاء صورة واضحة للمؤسسة تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي : رأس المال العامل (FR)، احتياجات رأس المال العامل (BFR) الخزينة (TR).

1- رأس المال العامل (FR):

1-1 مفهوم رأس المال العامل:

-رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال عامل موجب

داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹ .

-رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال و هو عبارة عن هامش أمان².

(1-2) أنواع رأس المال العامل: هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

(1-2-1) رأس المال العامل الصافي:

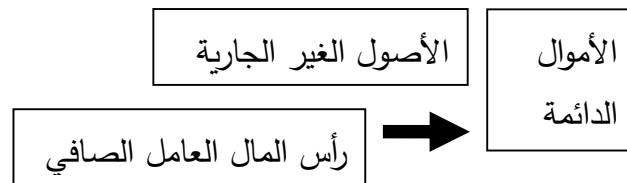
ويتم حسابه بطريقتين هما:

طريقة أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الغير جارية

و الشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الأولى.

-الشكل رقم (1): رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية.

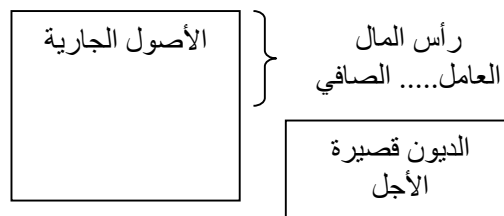


-طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل

و الشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الثانية.

-الشكل رقم (2): رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية.



¹Patrick pigets, **la gestion financière**, édition economica , 1998 ,p:89.

² Jean marie, **le fond de roulement**, édition entreprise moderne , 1970 ,p :13.

1-2-2 رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الغير جارية دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ومدى اكتفاء المنشأة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: ¹

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

(1-2-3) رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة و يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

1-2-4 رأس المال العامل الإجمالي:

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}$$

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني أدناه.
الشكل (3): أنواع رأس المال العامل.



¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1988، ص ص: 46-47.

-يعرف بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.

2-2 كيفية احتساب رأس المال العامل

(BFR):احتياجات رأس المال العامل: (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية) 1.

حيث الجدول التالي يوضح كيفية تشكيل احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (2):يوضح احتياجات رأس المال العامل.

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية
احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	ديون الموردون المخزونات

المصدر : مبارك لسوس،التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004، ص:34.

3- الخزينة الصافية(TN):

3-1 تعريف الخزينة الصافية:

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموعة الأموال الموجودة بحوزة المؤسسة والتي يمكن التصرف فيها لمدة دورة، إي المبالغ السائلة التي تستطيع استعمالها فورا وتمثل صافي القيم الجاهزة وهي تعبر عن الوجود أو عدم وجود توازن مالي.

كما يمكن تعريف الخزينة الصافية للمؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

وتحسب الخزينة الصافية وفق العلاقة الآتية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

¹ Geudi mobert , finance d'entreprise les règles du jeu , édition organisation ,1997,p :121.

الخبزفة الصاففة = خبزفة الأصول - خبزفة الخصوم

2-3 الحالات الممكنة للخبزفة الصاففة:

- الحالة الأولى: الخبزفة سالبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتفافات

$$\text{Rأس المال العامل أي : } BFR > FR \quad \longleftrightarrow \quad TR < 0$$

- الحالة الثانية: الخبزفة موجبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتفافات

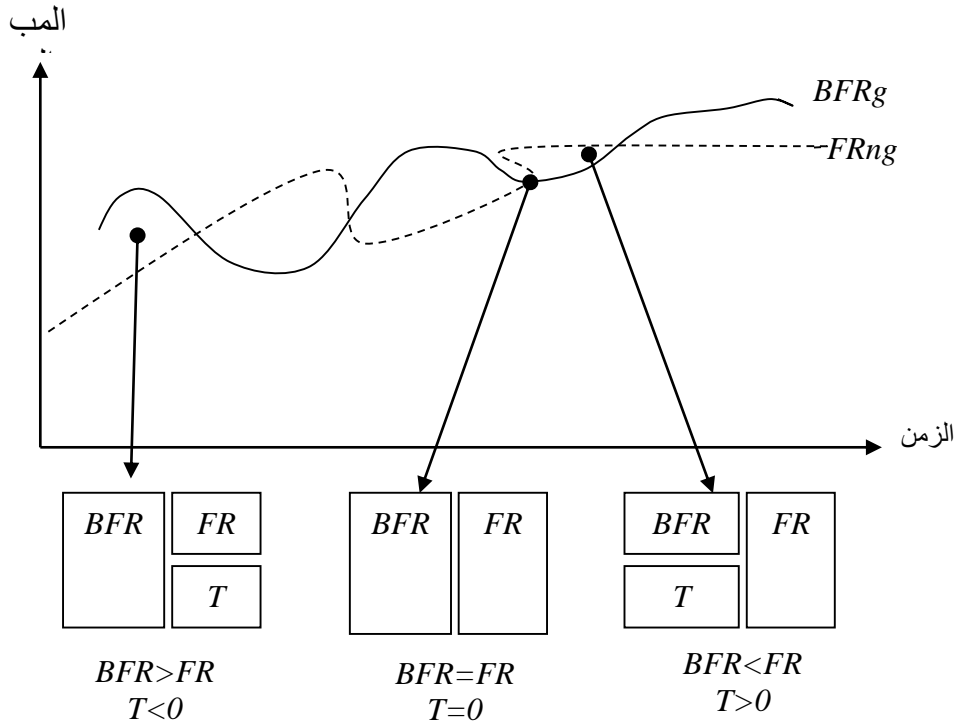
$$\text{Rأس المال العامل أي : } BFR < FR \quad \longleftrightarrow \quad TR \geq 0$$

- الحالة الثالثة: الخبزفة معدومة وهذه الحالة يكون رأس المال العامل مساوي لرأس المال

$$\text{العامل أي } BFR = FR \quad \longleftrightarrow \quad TR = 0$$

- الشكل الموالف فوضف مآآلف الحالات السابقة للخبزفة

الشكل رقم (04): الحالات الممكنة للخبزفة الصاففة.



2- شروط التوازن المالي:

لكف فآآقق التوازن المالي حسب الآآلفف الوظففف، فبب أن فآآقق ما فلف:

☑ الشرط الأول: "رأس المال العامل الصافف الإآمالف موجب"، أي أن: $FRng > 0$

وفآآقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الآسآآفاماف المسآآقرة اعآماداف على الموارء الءائمة، أي تمويل اسآآماراف المؤسسة اعآماداف على الموارء الطوفلة والمآوسطة الأآل والمآمآلة

في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

☑ الشرط الثاني: "أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل"، أي أن: $FRng > BFR$

إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

☑ الشرط الثالث: "خزينة موجبة" $Tn > 0$

ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

المحور الرابع

حساب النتائج حسب Scf وتحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير:

حساب النتائج "Le Compte de (CR) résultats"

1- تعريف حساب النتائج "Le Compte de résultats (CR) :

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات هناك نوعين من حساب النتائج:

- حساب النتائج حسب الطبيعة C.R par nature؛
- حساب النتائج حسب الوظيفة C.R par fonction.

الجدول رقم (03): حساب النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة منإلى.....

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
70	رقم الأعمال		X		
72	التغير في المخزون		X		
73	الإنتاج المثبت		X		
74	إعانات الاستغلال		X		
	إنتاج السنة المالية -1-		XX		
60	المشتريات المستهلكة	X			
61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات	X			
62	الأخرى				
	استهلاك السنة المالية -2-	XX			
	القيمة المضافة للاستغلال (3 = 1 - 2)		XX		
63	أعباء المستخدمين	X			
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	X			

		XX		الفائض الإجمالي عن الاستغلال -4-	
		X		الإيرادات العملياتية الأخرى	75
			X	الأعباء العملياتية الأخرى	65
			X	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	68
		X		الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	78
		XX		النتيجة العملياتية -5-	
		X		الإيرادات المالية	76
			X	الأعباء المالية	66
		XX		النتيجة المالية -6-	
		XX		النتيجة العادية قبل الضريبة (7 = 5 + (6	
			X	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	-695 698
			X	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-692 693
		X		مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
			X	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
		XX		النتيجة الصافية للأنشطة العادية -7-	
		X		العناصر غير العادية - الإيرادات	77
			X	العناصر غير العادية - الأعباء	67
		XX		النتيجة غير العادية -9-	
		XX		النتيجة الصافية للسنة المالية -10-1	

الجدول رقم (04): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من إلى.....

أرصدة الدورة السابقة 1-N	ملاحظة	المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان
		X	X	رقم الأعمال تكلفة المبيعات
		XX		هامش الربح الإجمالي
		X	X	إيرادات أخرى عملياتية
			X	التكاليف التجارية
			X	الأعباء الإدارية
			X	أعباء أخرى عملياتية
		XX		النتيجة العملياتية
				الأعباء حسب طبيعتها:
			X	- مصاريف المستخدمين
			X	- مخصصات الاهتلاكات
			X	- أعباء حسب طبيعتها أخرى
		X		الإيرادات المالية
			X	الأعباء المالية
		XX		النتيجة العادية قبل الضريبة
			X	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
			X	تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
		XX		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			X	الأعباء غير العادية
		X		الإيرادات غير العادية
		XX		النتيجة الصافية للسنة المالية

تحليل العناصر المكونة لحساب النتائج:

1. حساب النتائج حسب الطبيعة: ¹

2.1. الإيرادات: تتمثل إيرادات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة

المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم.

1.2.1. رقم الأعمال " *Chiffre d'affaires* ": يمثل رقم الأعمال مبيعات البضائع

والمنتجات المباعة و سلع وخدمات مقومة على أساس سعر البيع دون احتساب الرسوم

(الرسم على القيمة المضافة والحسومات والتخفيضات إن وجدت) "سعر البيع الصافي"،

والمحقة من طرف الكيان مع الزبائن في إطار نشاطه العادي والمعتاد.

تختلف مكونات رقم الأعمال حسب SCF باختلاف النشاط، وبشكل عام يتفرع الى:

• رقم الأعمال التجاري: وهو الإيراد الناتج عن الأنشطة التجارية أي شراء وبيع السلع دون تحويلها

أو تصنيعها، فإذا كانت المؤسسة تجارية فإن هذا العنصر يشكل بأكمله رقم الأعمال (ح/700

المبيعات من البضائع حسب SCF) .

• رقم الأعمال الإنتاجي: وهو الإيراد الناتج عن بيع المؤسسة لمنتجاتها التي قامت بتصنيعها

اعتمادا على قدراتها الإنتاجية، ويعبر عن الطبيعة الصناعية للمؤسسة (ح/701 المبيعات من

المنتجات التامة الصنع، ح/702 المبيعات من المنتجات الوسيطة، ح/703 المبيعات

من المنتجات المتبقية).

• رقم الأعمال الخدمي: وهو الإيراد الناتج عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة للعملاء إذ يتألف

من منتجات ذات طبيعة خاصة فأغلبها غير قابل للتخزين، ومنها: النقل، الفنادق،

الاتصالات....، ويحدد طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وهو القطاع الخدمي (ح/704

مبيعات الأشغال، ح/705 مبيعات الدراسات، ح/706 تقديم الخدمات الأخرى).

2.2.1. التغير في المخزون " *Variation stocks* " بالنسبة لمخزونات المنتجات المصنعة

والمنتجات قيد التصنيع:

الإنتاج المخزن = المخزون النهائي - المخزون الأولي

حيث إذا كان:

• الإنتاج المخزن موجب (رصيد دائن) فإن هناك ارتفاعا في المخزون (تخزين)؛

• الإنتاج المخزن سالب (رصيد مدين) فإن هناك انخفاض في المخزون (استهلاك أو بيع).

¹ قشي حبيبية، محاضرات تحليل مالي، جامعة المسيلة، 2017، ص: 25-26

2.1.2 الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى " *Services extérieurs et autres consommations* "

ويضم المصاريف المتعلقة بالخدمات الخارجية مثل مصاريف الإيجار، الصيانة والإصلاحات، مصاريف التأمين، الدراسات والأبحاث، المصاريف المتعلقة بالمستخدمين خارج المؤسسة، أجور الوسطاء، مصاريف الإشهار، مصاريف الاستقبال، مصاريف نقل السلع، مصاريف البريد، خدمات البنوك.

3.1.2. أعباء المستخدمين " *Charges de personnel* ": يضم هذا الحساب المصاريف

المتعلقة بأجور المستخدمين بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور.

4.1.2. الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة " *Impôts, taxes et versements assimilés* ": وتتمثل في الأعباء المتعلقة بـ:

- المدفوعات الإجبارية للدولة والجماعات المحلية لتغطية النفقات العمومية؛
- مدفوعات تقرها السلطة العمومية ذات صبغة اقتصادية أو اجتماعية.

5.1.2. الأعباء التشغيلية الأخرى " *Autres charges opérationnelles* ": يضم هذا

الحساب المصاريف المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الاعلام الألي، الماركات التجارية، براءات الاختراع، مكافآت الاداريين على وظائفهم، مصاريف الغرامات والمخالفات،.... الخ. نقص القيمة في حالة التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية.

6.1.2. المخصصات للاهتلاكات والمؤونات " *Dotations aux amortissements et aux provisions* ".

7.1.2. الأعباء المالية " *Charge financières* ": يضم هذا الحساب أعباء الفوائد، نقص

القيمة المرتبط بحقوق سندات المساهمة، الخسارة الصافية الناتجة عن أصول مالية... الخ.

8.1.2. الضرائب على النتائج وما يماثلها " *Impôts sur résultats ordinaires* ": تمثل

الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة.

9.1.2. العناصر غير العادية - الأعباء " *Eléments extraordinaires - charges* ":

المصاريف الخاصة بالأنشطة غير العادية: حالة كارثة طبيعية غير متوقعة، حالة نزع الملكية.

3. حساب النتائج حسب الوظيفة: تطبق نفس المبادئ فيما يتعلق بتسيير الحسابات في حالة ما إذا كانت أعباء الكيان أو إيراداته محل تقسيم حسب الوظيفة وليس فقط حسب الطبيعة ويطبق التقسيم حسب الوظيفة حسب الخصوصيات الخاصة بكل كيان. حيث أن حالات تجميع الأعباء غالباً تكون كالاتي:

- تجميع حسب الوظيفة الاقتصادية او حسب النشاط، مثال: المشتريات، الانتاج، التوزيع والادارة.
- تجميع حسب وسيلة الاستغلال، مثال: مخزن، مصنع، مكتب.
- تجميع حسب المنتوجات أو الخدمات، مثال: المنتج أ، المنتج ب،....
- تجميع حسب مركز المسؤولية، مثال: المديرية العامة، المديرية التجارية، مصلحة الدراسات، المصالح التقنية.
- تجميع حسب المنطقة الجغرافية، مثال: المنطقة أ، المنطقة ب،...

3-1 تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة:

Soldes Intermédiaires de Gestion (SIG)

أ - هامش الربح الإجمالي "Marge brute": يمثل هامش الربح الإجمالي الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابه على النحو الآتي:

$$Marge\ brute = Chiffres\ d'affaires - Coût\ des\ ventes$$

تتعدد استخدامات *Marge brute* في التحليل وأهم هذه الاستخدامات:

- يقيس الهامش التجاري قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء)، حيث كلما اتسع *Marge brute* كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية، سواء مع المورد بتدنية أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع؛
- استخدام معدل الهامش التجاري وهو نسبة **MB/CA** في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

ب - القيمة المضافة للاستغلال " VA_{ex} ": *Valeur ajoutée d'exploitation*: تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية). يمكن حساب VA_{ex} من خلال العلاقة التالية:

$$VA_{ex} = Production\ de\ L'exercice - Consommation\ de\ L'exercice^1$$

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماته:

- قياس نمو المؤسسة: يستخدم رصيد VA_{ex} في قياس نمو المؤسسة بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$C = (VA_1 - VA_0) / VA_0$$

حيث:

- VA_1 = القيمة المضافة في السنة 1؛
- VA_0 = القيمة المضافة في السنة 0؛
- C = معدل النمو.

- قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة: تعبر القيمة المضافة عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة، وكذا النشاط والقطاع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام، حيث أن الناتج المحلي الخام هو المجموع الجبري للقيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة داخل التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$PIB = \sum_{i=1}^n VA_i$$

حيث أن:

- PIB : الناتج المحلي الخام؛
- VA_i : القيمة المضافة للمؤسسة i ؛
- n : عدد المؤسسات المحلية.

وعليه يمكن قياس الوزن الاقتصادي من معرفة مدى مساهمة VA_{ex} في تشكيل الناتج الخام وذلك

$$P_i = VA_i / PIB$$

اعتمادا على العلاقة التالية:

حيث:

- VA_i : القيمة المضافة للمؤسسة i ؛
- PIB : الناتج المحلي الخام؛
- P_i : الوزن الاقتصادي للمؤسسة.

ج - الفائض الإجمالي للاستغلال "EBex" *Excédent Brut D'exploitation* :

يمثل EBex الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹
$$EBex = VAex - (Charges de personnel + Impôts, Taxes et Versements assimilés)$$

من بين استخدامات EBex في التحليل ما يلي:

- يقيس EBex الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة؛
- يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض؛
- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما، يُعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.

د - النتيجة العملياتية "R_o" *Resultat Operationnel* :

هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$R_o = EBex + \text{Autres produits opérationnels} + \text{Reprise sur pertes de valeur et provisions} - (\text{Autres charges opérationnelles} + \text{Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur}).$$

تعبّر النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال) عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح، كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطة للتسيير الموضحة أعلاه.

هـ - النتيجة المالية "Resultat financier" :

تمثل النتيجة المالية الفرق بين الإيرادات المالية والمصاريف المالية.

و - النتيجة العادية قبل الضريبة "Résultat Ordinaire avant impôts" :

$$R_{oai} = R_o + R_f$$

ز - النتيجة الصافية للأنشطة العادية "Résultat net des activités ordinaires" :

$$R_{na \text{ ordinaires}} = R_{oai} - \text{Impôts}$$

ح - النتيجة غير العادية "Résultat extraordinaire" :

¹ -Patrice Vizzovona , Gestion financière , p 35 .

Résultat extraordinaire = produits extraordinaires – charges extraordinaires

تمرين تطبيقي : إليك الميزانية المالية لإحدى المؤسسات الاقتصادية بتاريخ

:2020/12/31

المبلغ الصافي	الأصول غير المتداولة
25000	اراضي
42000	مباني
31750	قيم ثابتة مادية أخرى
10250	قيم ثابتة في شكل إمتياز
5000	قيم ثابتة جاري انجازها
	<u>القيم الثابتة المالية</u>
	سندات الفروع المنتسبة
16500	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات
44500	
3500	القيم الثابتة المالية الأخرى
178500	مجموع الأصول غير المتداولة
	<u>الأصول المتداولة</u>
	<u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u>
	المواد الأولية واللوازم
114500	
266000	سلع قيد الانتاج
62000	مخزونات المنتجات
	<u>حسابات الغير</u>
328000	الزبائن والحسابات الملحقة
38500	حسابات الغير الأخرى
	الأعباء المعاينة مسبقا
3000	<u>الأصول المالية المتداولة</u> القيم المنقولة للتوظيف
32500	
145500	المتاحات
990000	مجموع الأصول المتداولة
1177500	المجموع العام للأصول

	رؤوس الأموال الخاصة
57000	رأس المال الخاص
5000	فرق إعادة التقدير
50750	الاحتياطات
77500	رأس المال غير المطلوب
2500	الترحيل من جديد
78500	نتيجة السنة المالية
271250	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير المتداولة
36500	المؤونات للأعباء -
141500	الخصوم غيرالجارية الاقتراضات والديون المماثلة
178000	مجموع الخصوم غير المتداولة
	الخصوم المتداولة
74000	الاقتراضات والديون المماثلة
480500	الموردون والحسابات الملحقة
18000	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
116750	الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية
29000	ديون أخرى

1000	المساهمات البنكية الجارية
719250	مجموع الخصوم المتداولة
1168500	المجموع العام للخصوم

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية؟
2. أحسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng؟
3. حدّد الاحتياج في رأس المال العامل BFR، والخزينة الصافية Tn؟

الحل:

1- اعداد الميزانية الوظيفية

المبلغ	الخصوم	المبلغ الإجمالي	الأصول
602250	<u>الموارد الدائمة</u> <i>Ressources durables</i> « Rd »	268000	<u>الإستخدامات المستقرة</u> <i>Emplois stables « Es »</i>
	FRng	875500	<u>استخدامات الاستغلال</u> <i>Emplois d'exploitation</i> « Eex »
718250	<u>موارد الاستغلال</u> <i>Ressources hors</i> <i>exploitation « Rhex »</i> العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	32500	<u>استخدامات خارج الاستغلال</u> <i>Emplois hors exploitation</i> « Ehex » العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال
00	<u>موارد خارج الاستغلال</u>	145500	<u>استخدامات الخزينة</u>

1000	<u>وارد الخزينة</u> <i>Ressources de trésorerie « Rt »</i> المساهمات البنكية الجارية	<i>Emplois de trésorerie « Et »</i> الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف
1321500	مجـمـوع الخصوم	132150 0 مجـمـوع الأصول

2- أحسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

• منظور أعلى الميزانية:

$$FRng = Rd - Es$$

حيث تمثل الموارد الدائمة (Rd) رؤوس الأموال الخاصة + الديون المالية المستقرة + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

أما الاستخدامات المستقرة (Es) فتمثل مجموع الأصول غير المتداولة بالمبلغ الإجمالي. ومنه

$$FRng = 602250 - 268000 = \text{دج } 334250$$

• منظور أسفل الميزانية:

$$FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$$

تقيم كل العناصر هنا بالمبالغ الإجمالية.

$$FRng = 875500 + 32500 + 145500 - (718250 + 1000) \bullet$$

$$FRng = 334250$$

3. حدّد الاحتياج في رأس المال العامل BFR، والخزينة الصافية Tn

أولاً: الاحتياج في رأس المال العامل: (BFR) Le Besoin en fonds de roulement

والذي يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، أي يتميز بانتماء جميع عناصره سواء كانت استخدامات أو موارد إلى دورة الاستغلال؛

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}) يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

ومنه لتحديد احتياجات رأس المال العامل لدينا :

$$BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

$$BFR_{ex} = 875500 - 718250 = 157250$$

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

$$BFR_{hex} = 32500 - 0 = 32500$$

ومنه لحساب احتياجات رأس المال العامل لدينا :

$$BFR = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

$$BFR = 157250 + 32500 = 189750$$

ثانياً: الخزينة الصافية T_n

لدينا :

$$T_n = FR_{ng} - BFR$$

$$T_n = 334250 - 189750 = 144500$$

ويتم حساب T_n كذلك بالطريقة التالية :

$$T_n = E_t - R_T$$

$$T_n = 145500 - 1000 = 144500$$

التمرين الثاني: من خلال الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات الاقتصادية تحصلنا على

المعلومات الآتية:

• فارق الاقتناء - Good will - رصيد مدين بقيمة: 200000 دج؛

- إجمالي أعباء السنة المالية قدر بـ 305000 دج، في حين قدرت إيرادات نفس السنة بـ 405000 دج؛
- رصيد الضمان الاجتماعي - Sécurité sociale - مدين بقيمة: 275000 دج؛
- الدولة-الرسوم على رقم الأعمال - Etat, taxes sur le chiffre d'affaires- - رصيد دائن بقيمة: 250000 دج؛
- قامت المؤسسة باستئجار شاحنة لنقل عمالها في إطار عقود الإيجار-تمويل - Location-financement، مدة العقد 5 سنوات قيمة العقد 100000 دج؛
- من خلال التصريحات الضريبية الشهرية فان المؤسسة سددت كل شهر ما قيمته 2000 دج علما بأن معدل الضريبة على الأرباح - Impôts sur société (IBS) - يقدر بـ 25% .
بالإضافة إلى المعطيات المالية الموضحة في الجدول أدناه:

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
237000 دج	المؤنات للأعباء - الخصوم غير الجارية	200000 دج	مباني
852000 دج	ديون أخرى غير جارية	350000 دج	أراضي
350000 دج	الموردون والحسابات الملحقة	150000 دج	برامج المعلوماتية
200000 دج	المساهمات البنكية الجارية	100000 دج	القيم المعنوية الجاري انجازها
50000 دج	الدائنون	100000 دج	قيم ثابتة مالية أخرى
؟	رؤوس الأموال الخاصة*	360000 دج	مخزون البضائع
540000 دج	تموينات أخرى	400000 دج	البنك
325000 دج	الزبائن والحسابات الملحقة	300000 دج	الصندوق

*مع العلم أن رؤوس الأموال الخاصة تضم: رأس المال الخاص، الاحتياطات ونتيجة الدورة،

بحيث:

- رأس المال الخاص / الاحتياطات = 5.3 ؛

- نتيجة الدورة / الاحتياطات = 0.5 .

المطلب - بناء على المعطيات السابقة، أنجز الميزانية المالية للمؤسسة وفق النظام

المحاسبى المالي SCF 2007؟؟ وذلك بعد إجراء مختلف المعالجات الضرورية؟

حل التمرين الثاني:

1. اجراء المعالجات الضرورية:

- فارق الاقتناء -رصيد مدين- بقيمة 200000 دج، يدرج ضمن القيم الثابتة المالية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية (د/12) = مجموع الإيرادات-مجموع الأعباء
 $305000-405000 =$
 $100000 =$ دج
- رصيد الضمان الاجتماعي -رصيد مدين- وعليه يدرج ضمن حسابات الغير بالمبلغ 275000 دج.
- الدولة-الرسوم على رقم الأعمال -رصيد دائن- وعليه يدرج ضمن الخصوم المتداولة ضمن ديون أخرى بالمبلغ 250000 دج.
- عقود الإيجار-تمويل: Contrat de location-financement

في دفاتر المستأجر: chez le preneur في دفاتر المؤجر: chez le bailleur
يظهر الأصل المستأجر ضمن القيم يسجل الأصل المؤجر ضمن القيم
الثابتة المادية، أما في الخصوم فيظهر الثابتة المالية في حـ/274 القروض
الحساب 167 الديون الخاصة بعقد والحسابات الدائنة المترتبة على عقد
الايجار-تمويل (وذلك حسب مدة العقد الايجار-تمويل. وعند التحصيل يظهر
أكثر من سنة "خصوم غير جارية" وأقل من حـ/762 إيرادات الأصول المالية
سنة "خصوم جارية").
Revenus des actifs financiers

وعليه في هذه الحالة المؤسسة مستأجرة وبالتالي تظهر الشاحنة في حـ/218 القيم
الثابتة المادية الأخرى بمبلغ 100000 دج ويقابلها في جهة الخصوم حـ/167 الديون
الخاصة بعقد الايجار-تمويل بنفس المبلغ، ولأن مدة العقد 5 سنوات (أكبر من 1 سنة)
فسيظهر حـ/167 ضمن الخصوم غير المتداولة.

• معالجة الضرائب:

ما يجب دفعه خلال 12 شهرا:

ما هو مدفوع فعلا:

نتيجة السنة المالية النتيجة × معدل

الضريبة (IS)

$24000 = 12 \times 2000$ دج

$25000 = 0.25 \times 100000$ دج

النتيجة: ما هو محقق أكبر مما هو مدفوع وبالتالي ينشأ التزام ضريبي مؤجل بقيمة 1000 دج، يسجل ضمن الخصوم غير المتداولة في د/ 134 الضرائب المؤجلة على الخصوم.

- لدينا: رؤوس الأموال الخاصة = رأس المال الخاص + الاحتياطات + نتيجة الدورة

رأس المال الخاص = 5.3 احتياطات، ومنه الاحتياطات = 200000 دج، أما رأس المال الخاص = 1060000 دج.

2. إعداد الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي:

الأصول

السنة المالية المقفلة في N/12/31

الدورة السابقة N-1	القيمة المحاسبية N	ملاحظة	الأصول	ر/د
			<u>الأصول غير المتداولة</u>	
			<u>القيم الثابتة المعنوية</u>	20
	150000		برمجيات المعلومات وما شابهها	204
			<u>القيم الثابتة المادية</u>	21
	350000		الأراضي	211
	200000		مباني	212
	100000		القيم الثابتة المادية الأخرى (الشاحنة المستأجرة)	218
			القيم الثابتة الجاري انجازها	23
	100000		القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها	237
			<u>القيم الثابتة المالية</u>	
	200000		فارق الاقتناء - Good will	207
	100000		قيم ثابتة مالية أخرى	27

	1200000	مجموع الأصول غير المتداولة	
		<u>الأصول المتداولة</u>	
		<u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u>	03
	360000	مخزونات بضائع	30
	540000	تموينات أخرى	32
		<u>حسابات الغير</u>	04
	325000	الزبائن والحسابات الملحقة	41x
		الهيئات الاجتماعية	43x
	275000	والحسابات الملحقة (الضمان الاجتماعي)	
		<u>الأصول المالية المتداولة</u>	05
	400000	البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
	300000	الصندوق	53
	2200000	مجموع الأصول المتداولة	
	3400000	المجموع العام للأصول	

الخصوم

السنة المالية المقفلة في 31/12/N

مبالغ السنة السابقة N-1	مبالغ السنة الجارية N		الخصوم	ر/ح
			<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>	
	1060000		رأس المال الخاص	101
	200000		الاحتياطيات	106
	100000		نتيجة السنة المالية	12
	1360000		<u>مجموع الأموال الخاصة</u>	
			<u>الخصوم غير المتداولة</u>	
	1000		الضرائب المؤجلة على الخصوم	134
	237000		المؤونات للأعباء - الخصوم غير الجارية	15
	100000		الاقتراضات والديون المماثلة (د/167 ديون على عقد الايجار-تمويل)	16
	852000		ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)	
	1190000		<u>مجموع الخصوم غير المتداولة</u>	
			<u>الخصوم المتداولة</u>	
	350000		الموردون والحسابات الملحقة	40x
	50000		الذباثن	419
	250000		ديون أخرى (الدولة- الرسوم على رقم الاعمال)	4xx
	200000		ديون مالية أخرى (المساهمات البنكية الجارية)	51x

	850000	مجموع الخصوم المتداولة
	3400000	المجموع العام للخصوم

المحور الرابع

استخدام النسب المالية

1- عناصر لوجه التحكم

النسب هي علاقات بين عنصرين ماليين. حساب نسب معينه سوف يسمح حكم سريع جدا على الشركة. ويتم احتسابها من عناصر الميزانية العمومية وحساب النتائج. يمكن حساب العشرات من النسب. ومع ذلك، يمكن النظر في عدد قليل منها في ثلاث فئات: الملاءة ونسب الديون، محسوبة من الميزانية العمومية؛ نسب الربحية، محسوبة من حساب النتائج؛ النسب النقدية.

النسب ضرورية لأصحاب المشاريع الذي يمكنه استخدامها كلوجه معلومات. يمكن وصف بعض النسب بأنها وامضه. وفي بعض الأحيان، يمكن لنسب أو اثنتين تعبر عن حاله معينه ان تجعل¹ أعاده العمل بالقائد؛ في بعض الأحيان من الضروري حساب النسب علي مدي عده فترات من أجل اجراء مقارنات مع مرور الوقت. وتسمح النسب أيضا باجراء تحليل مالي للشركة، التالي فانها تستخدم للغاية من قبل المصارف.

ويحسب مركز الميزانية العمومية لمصرف فرنسا النسب حسب قطاع النشاط. ومن المثير للاهتمام لصاحب المشاريع لمقارنه النتائج التي حصلت عليها شركته مع شركات أخرى في نفس القطاع. لاجراء تحليل مالي، عليك فقط اختيار عدد قليل من النسب الهامه. ب يقارنهم علي عده سن، هو واضحة ان يبقي بعض نسب ثابتة، اي يجعل هو يمكن ان يجعل توقعات صحيحه نسبيا.

2- تعريف النسب المالية:

¹ Claude-Annie Duplat, Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise, Librairie Vuibert, 2004, p93-94

- النسب المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) أو عنصر آخر (عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.¹
- تعرف كذلك عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج أو واحد من كليهما.
- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياس لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

3- أهمية النسب المالية:

- تلعب النسب المالية أهمية كبرى في حياة المؤسسة وتتمثل هذه الأهمية في الآتي :
 - 3-1- التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها؛
 - 3-2- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛
 - 3-3- استخدام النسب المالية لكشف عن احتمالية إفلاس المؤسسة من خلال دراسة أنواع معينة من النسب تعطي مؤشرا جيدا لقياس احتمالية الإفلاس؛
 - 3-4- تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة؛
 - 3-5- تقييم أداء المؤسسات وكذلك أداة إدارتها؛
 - 3-6- مقارنة نسب المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المقدمة؛
 - 3-7- تقييم المدلولات وجعلها ذات مغزى ومعنى وكذلك إبعاد الإبهام عنها؛
 - 3-8- تساعد على اتخاذ القرارات السلمية والرقابة.²
- 3- أنواع النسب المالية:
 - 4-1- نسب السيولة:
 - 4-1-1- نسبة التداول:
 - حيث يمكن إبراز الأنواع المختلفة لنسب السيولة فيما يلي:3
 - 4-1-1-1- نسبة التداول:

¹ شيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 67.

²Pierre paucher, **mesure de la performance financière de l'entreprise**, édition o.p.u, 1993, p: 118.

³محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2001، ص: 107.

و تحسب وفق العلاقة الآتية :

$$100 \times \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{نسبة التداول}$$

4-1-2- نسبة السيولة السريعة:

و تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$100 \times \frac{\text{(الاصول المتداولة-المخزونات)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

4-1-3- نسبة السيولة الجاهزة: وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل

جزء من الخصم أم هي مجبرة على بيع للبعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل¹.

*نسبة السيولة الجاهزة: $\left[\frac{\text{القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة}}{100} \right]$

-إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني أحد الاحتمالات التالية²:

إما تراجع نشاط المؤسسة، نقص تجديد الاستثمارات، فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

4-2-2-نسب التمويل: سوف نحاول التطرق إلى أهم أنواع نسب التمويل:

4-2-1-نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك³ ويتم

حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

4-2-2-نسبة التمويل الخاص:

¹ كريمة جنين، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2014، 3، ص: 21.

²Claran warch , **les ration clés du management**, édition village mondiale, 1998, p :120.

³أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005، ص: 350.

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{الصيغة} \quad \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

4-2-3- نسبة التمويل الدائم:
ويتم حساب هذه النسبة وفق
التالية 1:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

4-3- نسب المديونية:

تقيس نسب المديونية مساهمة كل من الملاك و الدائنين في تمويل المؤسسة، حيث تنفرع إلى الأنواع التالية:

4-3-1- نسبة الأصول المتداولة إلى الديون:

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الديون} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{القروض}}$$

4-3-2- نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية:

تحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$$

4-3-3- عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون:

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة =

$$\text{نسبة الديون} \quad \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{الفائدة على الديون}}$$

4-3-4

إلى إجمالي الأصول:

و يعبر عن هذه العلاقة كما يلي:

¹ يمين سعادة ، مرجع سابق، 2009، ص:54.

سنة 2018			سنة 2017	
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	المبلغ الصافي	البيانات
				الأصول غير المتداولة:
/	115,653.49	115,653.49	/	التثبيتات غير المادية
1,795,290,776.97	1,803,721,235.79	3,599,012,012.76	1,854,702,611.05	التثبيتات المادية
255,898,153.36	/	255,898,153.36	255,898,153.36	الأراضي
856,404,069.47	605,526,848.04	1,461,930,917.51	871,709,150.15	المباني
682,988,554.14	1,198,194,387.75	1,881,182,941.89	727,095,307.54	تثبيتات مادية أخرى
95,972,429.08	/	95,972,429.08	59,577,408.84	التثبيتات الجاري إنجازها
13,065,017.94	/	13,065,017.94	11,712,524.86	التثبيتات المالية
18,800.00	/	18,800.00	18,800.00	القروض وغيرها من الأصول المالية الغير جارية
13,046,217.94		13,046,217.94	11,693,724.86	الضرائب المؤجلة على الأصول
1,904,328,223.99	1,803,836,889.28	3,708,165,113.27	192,599,544.75	مجموع الأصول غير المتداولة
				الأصول المتداولة:
241,191,919.40	2,674,952.89	243,866,872.29	183,693,935.83	مخزونات قيد الإنجاز
124,390,565.00	/	124,390,565.00	105,935,417.00	المواد واللوازم الأولية
21,628,233.09	/	21,628,233.09	6,087,751.70	المنتج النهائي وقيد الإنجاز
95,173,121.31	2,674,952.89	97,848,074.20	71,670,767.13	مخزونات أخرى
49,433,671.12	327,858,675.46	377,292,346.58	77,309,761.19	المستحقات والوظائف المشابهة لها
28,130,065.58	327,358,369.37	355,488,434.95	61,304,968.49	الزبائن
/	/	/	/	المجمع والشركاء
12,869,355.95	500,306.09	13,369,662.04	14,579,752.70	المدينون الآخرون
8,434,249.59	/	8,434,249.59	1,425,040.00	الضرائب وما شابهها
790,005,723.12	/	790,005,723.12	1,087,445,094.92	المتاحات
790,005,723.12	/	790,005,723.12	1,087,445,094.92	الخبزينة
1,080,631,313.64	330,533,628.35	1,411,164,941.99	13,484,48,791.94	مجموع الأصول المتداولة
2,984,959,537.63	2,134,370,517.63	5,119,330,055.26	3,274,441,336.69	المجموع العام للأصول

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون / مجموع الأصول

مثال شامل:

لتكن لديك المعلومات التالية حول الميزانية المالية لشركة معينة والمطلوب حساب مختلف النسب المالية .

جانب الأصول

جانب الخصوم

البيانات	ارصدة السنة المالية 2017	ارصدة السنة المالية 2018
رأس المال الخاص		
النتيجة الصافية	288,088,495.05	353,477,806.88
الروابط بين الوحدات	1,889,358,864.61	2,246,305,525.35
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	2,177,447,359.66	2,599,783,332.23
الخصوم غير المتداولة		
القروض والديون المالية	356,773,383.94	-
الضرائب المؤجلة على الخصوم	5,095,636.77	8,663,881.00
التقاعدية والالتزامات المتشابهة	49,144,821.92	56,064,904.11
مجموع الخصوم غير المتداولة	411,013,842.63	64,728,785.11
الخصوم المتداولة		
موردين آخرين والحسابات المرتبطة	10,249,995.83	13,478,083.49
العمليات الأخرى	365,622,365.54	-
الضرائب	337,398.77	12,596.00
ديون أخرى	309,770,374.26	306,956,740.80
مجموع الخصوم المتداولة	685,980,134.40	320,447,420.29
المجموع العام للخصوم	3,274,441,336.69	2,984,959,537.63

الحل : : تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية

نسب السيولة

نسبة التداول (السيولة العامة)

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

البيان	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
2017	1,680,302,800.29	685,980,134.40	2.45
2018	1,411,164,941.99	320,447,420.29	4.40

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة تفوق الواحد خاصة في السنة 2018 وهذا يدل على ان الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الاجل، وبهذا فان المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل.

نسب سيولة الأصول

نسبة السيولة الاصول = الأصول المتداولة

البيان	الأصول المتداولة	مجموع الأصول	نسب سيولة الأصول
2017	1,680,302,800.29	5,366,591,965.66	0.31
2018	1,411,164,941.99	5,119,330,055.26	0.28

نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول أقل من 0.5 لسنتي 2018/2017 وهذا يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول المتداولة، مما يدل على نقص في الاستثمار المستهلك، فهذا يعني أن هنالك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل.

القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة = حسابات الغير + المخزونات الجارية.

البيان	قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة	مجموع الخصوم المتداولة	نسب سيولة المختصرة
2017	1,493,933,911.57	685,980,134.40	2.18
2018	1,167,298,069.70	320,447,420.29	3.64

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال السنتين 2018/2017 تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتي يجب ان تتراوح بين 0.32 و 0.5 فبالرغم من ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة الا ان خبراء التحليل يؤكدون على ان مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

نسبة السيولة الجاهزة

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل

البيان	القيم الجاهزة	مجموع الخصوم المتداولة	نسب سيولة المختصرة
2017	1,087,445,094.92	685,980,134.40	1.59
2018	790,005,723.12	320,447,420.29	2.47

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال سنتي 2017 و2018 تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب ان تتراوح بين 0.2 و0.3 ، وقد فاقت النسبة 1؛ فالمؤسسة في حالة غير عادية أي أن هناك نقدية سائلة غير مستغلة لذلك على المؤسسة البحث عن سبب هذا التراكم الغير مفهوم.

نسب النشاط

معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الاعمال / مجموع الأصول

البيان	رقم الأعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2017	2,938,072,479.46	5,366,591,965.66	0.55
2018	2,961,232,701.33	5,119,330,055.26	0.58

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل دوران الإجمالي للأصول المؤسسة يقدر ب 0.55 يعني ان كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2017 يولد 0.55 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني ان المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في ارس المال، اما بالنسبة لسنة 2018 يقدر المعدل بحوالي 0.58 هذا ما يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى المستوى غير مستقر.

معدل دوران الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال / الأصول المتداولة

البيان	رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
2017	2,938,072,479.46	1,680,302,800.29	1.75
2018	2,961,232,701.33	1,411,164,941.99	2.10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل دوران الأصول المتداولة يتراوح بين 1.75 و 2.10 خلال السنتين 2018/2017 وهو معدل متزايد قد يكون هذا يرجع الى حسن تسيير المخزونات

معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الاعمال / الأصول الثابتة

البيان	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2017	2,938,072,479.46	3,686,289,165.37	0.80

0.80	3,708,165,113.27	2,961,232,701.33	2018
------	------------------	------------------	------

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 يقدر المعدل ب 0.80 هذا يعني ان كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد 0.80 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة، لان المعدل لم يصل الى حده المثالي، وبقي على حاله خلال سنة 2018

نسب التمويل

نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

البيان	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسب التمويل الدائم
2017	4,680,611,831.26	3,686,289,165.37	1.27
2018	4,798,882,634.97	3,708,165,113.27	1.29

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنتين 2018/2017 وهذا يعني ان المؤسسة لها راس مال عامل موجب خلال السنتين فالمؤسسة تمول تشيبتها بالأموال الدائمة كما لها هامش امان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسب التمويل الذاتي
2017	2,177,447,359.66	3,686,289,165.37	0.59
2018	2,599,783,332.23	3,708,165,113.27	0.70

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي خلال السنتين 2018/2017 اقل من الواحد وهذا يدل ان على ان المؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بنسبة كاملة. فهي تغطي الجزء المتبقي عبر الديون طويلة الاجل.

نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

البيان	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسب الاستقلالية المالية
2017	2,177,447,359.66	1,096,993,977.03	1.98

6.75	385,176,205.40	2,599,783,332.23	2018
------	----------------	------------------	------

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال السنتين 2018/2017 جيدة وهذا يدل على ان المؤسسة مستقلة مالياً، ذلك ان النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تسديد التزاماته.

نسبة قابلية السداد

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول 1 : نسبة قابلية السداد

البيان	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2017	1,096,993,977.03	5,366,591,965.66	0.20
2018	385,176,205.40	5,119,330,055.26	0.08

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة اقل من 0.5 خلال السنتين 2018/2017 وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الغير.

نسب المردودية

نسب المردودية الاقتصادية

نسب المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

البيان	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	نسب المردودية الاقتصادية
2017	288,088,495.05	5,366,591,965.66	0.05
2018	353,477,806.88	5,119,330,055.26	0.07

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2018/2017 ان كل دينار واحد مستعمل من الأصول يعطي نتيجة صافية قدرها 0.05 في سنة 2017 و 0.07 في سنة 2018.

نسبة المردودية المالية

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2017	288,088,495.05	2,177,447,359.66	0.13
2018	353,477,806.88	2,599,783,332.23	0.14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2018/2017 ان كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0.13 في سنة 2017 و 0.14 في سنة 2018.

المحور الرابع

القدرة على التمويل الذاتي (CAF)

- القدرة على التمويل الذاتي "La capacité d'autofinancement (CAF)":

قبل التطرق إلى تحليل التدفقات النقدية، يكون من الضروري التعرف على قدرة التمويل الذاتي، فهو مؤشر يقيس مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة والناجمة عن الأنشطة التشغيلية، حيث أنه يمثل خزينة محتملة واعتمادا عليه يمكننا الانتقال إلى الخزينة الفعلية، والمعبر عنها بالفائض النقدي عن النشاط التشغيلي، لذلك تجدر الإشارة إلى ماهيته، وأهميته، واستعمالاته، وطريقة قياسه.

1. ماهية التمويل الذاتي: ¹

1.1. تعريف: تشهد خزينة المؤسسة خلال دورة محددة دخول وخروج لمختلف التدفقات النقدية، فمن جهة يتطلب على المؤسسة أن تمول الأعباء التي نترجمها بـ "المدفوعات Décaissements" (شراء مواد أولية، تسديد الأجور،... إلخ)، ومن جهة أخرى تتحصل المؤسسة من حين لآخر على إيرادات مبيعاتها والتي نترجمها بـ "المقبوضات Encaissements"، يمثل الفارق بين المقبوضات والمدفوعات رصيد مالي يطلق عليه بقدرة التمويل الذاتي (أو الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي)، يمثل هذا الرصيد مجموع الموارد المجمعة خلال النشاط والمتولدة عن العمليات التشغيلية للمؤسسة (Les opérations de gestion)، والتي يمكن أن تخصصها المؤسسة للتمويل الذاتي، وتعطى بالعلاقة:

قدرة التمويل الذاتي = إيرادات مقبوضة (نقدية) - أعباء مدفوعة (نقدية)

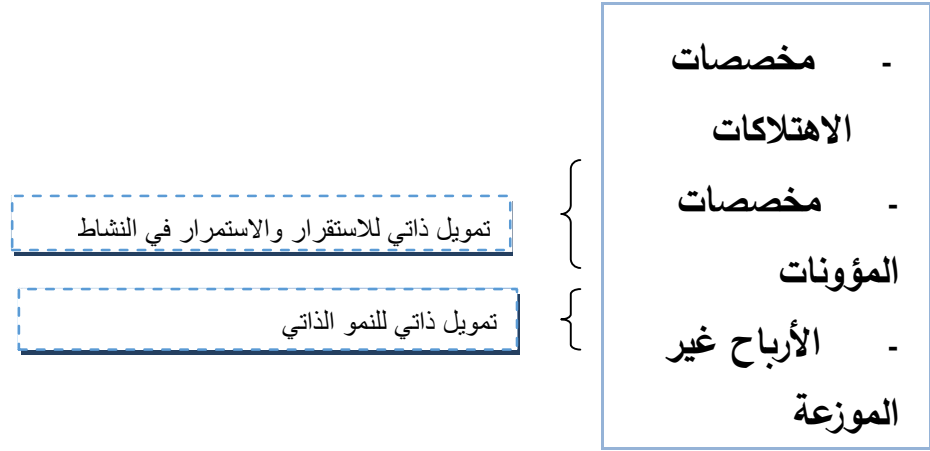
1.2. أهمية قدرة التمويل الذاتي:

كما سبق وذكرنا، تحدد قدرة التمويل الذاتي إمكانيات التمويل الذاتي للمؤسسة كما توضحه العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي (للسياطين) - توزيعات الحصص (للسياطين - 1)

والمسددة في في النشاط ن يتشكل عموما التمويل الذاتي من:

¹ بصير نور الهدى، مطبوعة حول التحليل المتقدم، جامعة سطيف،



يوافق التمويل الذاتي الموارد التي تسمح أولاً بتعويض الانخفاض أو النقص المسجل في الأصول الثابتة للمؤسسة عن طريق الاهتلاكات، وتضمن بعد ذلك تعويض المخاطر المتوقعة سواء على عناصر الأصول (مؤونات تدني قيمة المخزون، العملاء، إلخ) ، وأخيراً يحمل التمويل الذاتي حصة النتيجة المحتفظ بها والمعاد استثمارها في نشاط المؤسسة. إن الفائض النقدي المرتبط بالتمويل الذاتي لا يستخدم فقط في تجديد ونمو وتوسيع الاستثمار، وإنما يستخدم كذلك في تسديد القروض ومنح فرصة أكبر للمؤسسة في توسيع حجم مديونيتها

2- حساب قدرة التمويل الذاتي:

2.1. كيفية الحساب: تحسب قدرة التمويل الذاتي اعتماداً على جدول حساب النتيجة، حيث يتم الانتقال من النتيجة نحو قدرة التمويل الذاتي، وذلك بعد إجراء تعديلات لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، ويكون ذلك من خلال استبعاد أثر الإياردات والأعباء غير النقدية وحيادية السياسة الاستثمارية، يرتبط هذا الرصيد فقط بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يتطلب التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية على النحو التالي:

- الإيرادات المقبوضة (النقدية) تمثل هذه البنود مبالغ محصلة أو للتحويل، فهي دخول فعلي للأموال مثل مبيعات بضاعة، إنتاج بالمخزن، إلخ.

- الإيرادات غير النقدية (المحسوبة): لا توافق هذه البنود أية تدفقات حالية أو مستقبلية للأموال، وليست بمبالغ محصلة أو للتحويل، وتتمثل في بنود استرجاع الاهتلاكات

والمؤونات التي لا تمثل إي اردات فعلية للمؤسسة وانما تلغي ببساطة اهتلاك أو مؤونة سابقة التشكيل.

- المصاريف المدفوعة (النقدية): تمثل مبالغ مدفوعة أو للدفع، فهي خر وج فعلي للأموال من خزينة المؤسسة مثل المشتريات، أعباء المستخدمين والأعباء المالية.
- المصاريف غير النقدية(المحسوبة): ليست بمبالغ مدفوعة أو للدفع، فهي تمثل من جهة مخصصات الاهتلاكات التي توافق نقص في قيمة الاستثمارة وليست بمصاريف للتسديد من طرف المؤسسة، ومن جهة أخرى مخصصات المؤونات وهي نفقات لم توقع بعد.
- حيادية السياسة الاستثمارية: يتم تحديد رصيد قدرة التمويل الذاتي اعتمادا فقط على العمليات التشغيلية للنشاط، وعليه تستبعد العمليات التي يمكن أن تؤثر على خزينة المؤسسة وليست لها علاقة بالنشاط التشغيلي، ونقصد بها العمليات المرتبطة بالسياسة الاستثمارية والتي تمثل البنود التالية: فوائض ونواقص القيمة المحققة عند التنازل عن التثبيات، وأقساط إعانات التجهيز(الاستثمار) المحولة إلى نتيجة النشاط في كل دورة.

2.2. طرق حساب قدرة التمويل الذاتي

2.1.2. طريقة الطرح: تعتمد هذه الطريقة على رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال(يسمى بقدرة تمويل الاستغلال CAF d'exploitation)، حيث يضاف إليه جميع الإيرادات المقبوضة(النقدية)، وتخصم منه جميع الأعباء المدفوعة(النقدية)، ويتم احتسابه اعتمادا على النشاط من أعلى جدول حساب النتائج إلى الأسفل على النحو التالي:

EBE ou IBE

+ إيرادات عملياتية أخرى ح/71(1)

- أعباء عملياتية أخرى ح/11(2)

+ إيرادات مالية ح/71

- أعباء مالية ح/11

- ضريبة عى الأرباح ح/ 191

+ إيرادات غير عادية ح/77

- أعباء غير عادية ح/17

= قدرة التمويل الذاتي CAF

(1) ما عدا ح/712 فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية) ، عينية ،
سندات المساهمة)+ ح/711 أقساط إعانات الاستثمار المحولة إلى نتيجة السنة المالية

(2) ما عدا ح/112 نواقص القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية.

2.2.2. طريقة الجمع

تعتمد هذه الطريقة على نتيجة الدورة، حيث يخصم منها الإي ارداد غير النقدية والتي تم ادماجها سابقا عند حساب النتيجة وإضافة جميع المصاريف غير النقدية (المحسوبة) والمخصومة من قبل، وذلك لاستبعاد أثرها، كما يستبعد هذا الحساب تأثير فوائض ونواقص القيمة المحققة عند التنازل عن الاستثمارات حتى لا يتأثر بالسياسة الاستثمارية للمؤسسة.

نتيجة النشاط

+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات (ح/18)

- استرجاع المؤونات وخسائر القيمة (ح/78).

(+)- (نواقص القيمة) فوائض القيمة) المحققة عند التنازل عن
الاستثمارات(ح/112، ح/712).

- أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية (ح/711).

قدرة التمويل الذاتي CAF

3. استعمالات قدرة التمويل الذاتي:

يمكن الاعتماد على قدرة التمويل الذاتي في احتساب بعض النسب التي تربط بين مجموع الموارد المحققة من طرف المؤسسة ومجموع الاحتياجات التمويلية، وأهمها:

3.1. حصة القيمة المضافة المخصصة للتمويل الذاتي: تحدد هذه النسبة حصة القيمة المضافة التي تخصصها المؤسسة لتغطية احتياجاتها التمويلية، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{حصة المؤسسة من القيمة المضافة} = \frac{\text{التمويل الذاتي}}{\text{القيمة المضافة}} \times 111$$

3.2. قدرة تسديد الديون: تبين هذه النسبة في أي مستوى تكون قدرة التمويل الذاتي كافية لتغطية مبلغ الديون المالية.

$$\text{القدرة التسديدية} = \text{ديون مالية} / \text{قدرة التمويل الذاتي}.$$

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان للمؤسسة إمكانيات مالية أقل لمواجهة تسديدات القروض. تفضل البنوك أن يكون الحد الأقصى لهذه النسبة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. فعلى سبيل المثال إذا كانت تعادل اثنان، فهذا يعني أن مديونية المؤسسة تعادل قيمة عامين من قدرة التمويل الذاتي، لهذا السبب يتطلب المتابعة بدقة وعناية لتطور رصيد قدرة التمويل الذاتي عبر الدورات المالية.

تمرين تطبيقي

قامت شركة "X"، شركة ذات أسهم، بإيداع ملف طلب قرض لدى بنك البركة وقد توفرت

لنا بعض البيانات المالية التي تتعلق بالفترة ن على النحو التالي:

المبلغ	البيانات المالية
103264	الفائض الإجمالي للاستغلال
15937.5	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
1900	استرجاع اهتلاكات ومؤونات
2336.5	أعباء عملياتية أخرى
4673	ايرادات عملياتية أخرى
56	فائض قيمة عن بيع التثبيات
50	أقساط إعانات الاستثمار المحولة إلى النتيجة
5468.5	فوائد مدفوعة
2032.5	توزيعات حصص مستلمة
22225	ضريبة على الأرباح
200000	قروض مصرفية
3845.725	مساهمات بنكية جارية
66008	نتيجة السنة المالية ن (ربح)

المطلوب:

1. أحسب قدرة التمويل الذاتي بطريقتين، وذلك بما توفر لك من معلومات؟
2. أحسب القدرة التسديدية للمؤسسة خلال الفترة ن ؟

الحل:

1. حساب قدرة التمويل الذاتي:

بطريقة الطرح

103264	الفائض الإجمالي للاستغلال
+4673	+ إيرادات عملياتية أخرى
-2336.5	- أعباء عملياتية أخرى
-5468.5	- فوائد مدفوعة
2032.5 +	+ توزيعات حصص مستلمة
22225 -	- ضريبة على الأرباح
79939.5 +	قدرة التمويل الذاتي

بطريقة الجمع

66008	نتيجة السنة المالية
+15937.5	+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
-1900	- استرجاع الاهتلاكات
	والمؤونات
56 -	- فائض قيمة عن بيع التثبيات
50-	- قسط إعانات الاستثمار
	المحول إلى النتيجة
+79939.5	قدرة التمويل الذاتي

2. تحديد القدرة التسديدية:

القدرة التسديدية = الديون المالية (قروض مصرفية + مساهمات بنكية جارية) / قدرة التمويل الذاتي

$$2.55 = 79939.5 / 203845.725 =$$

هذا يعني أن المؤسسة يمكن لها أن تسدد ديونها المالية اعتمادا على قدرة التمويل الذاتي المحققة 2.55 أي . (2+0.55*12+0.6*30) عتامين ونصف و18 يوم

المحور السادس

التخطيط المالي باستخدام نقطة التعادل والرافعة التشغيلية

- الإطار العام لنقطة التعادل

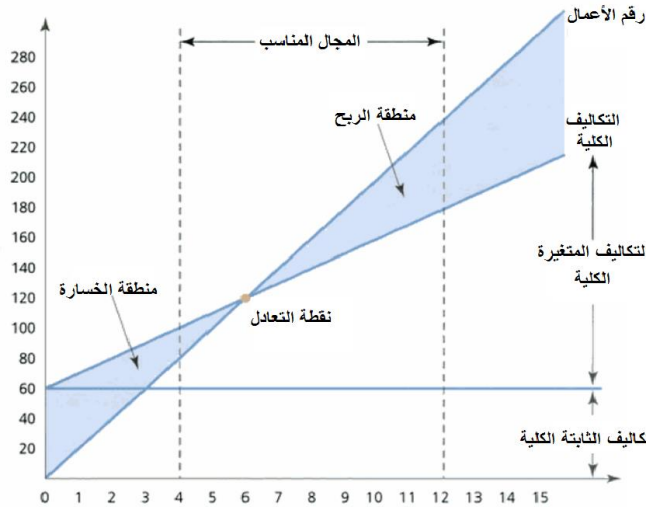
1-2- مفهوم تحليل التعادل:

هناك عدة مسميات لمفهوم تحليل التعادل كتحليلات الربح - الحجم - التكلفة وهو المصطلح المستخدم من قبل الباحثين الانجلوسكسون، أو عتبة المردودية وهي التسمية المتداولة بين الباحثين الفرنكوفون احد أهم الأدوات التي تدخل ضمن الأساليب الكمية المساعدة في اتخاذ القرار ولا يخلو تقريبا كتاب من ذكرها، وهي مستخدمة لتحليل العلاقة بين التكاليف والكمية والربح والقرارات التي تستند على نتائج هذه العلاقة، فامن خلال نتائج هذا التحليل يمكن تحديد على سبيل المثال لا الحصر أثر التغير في الكميات على التكاليف أو الأرباح أو رقم الأعمال، تخطيط الأرباح بحيث تتطلب هذه العلاقة دراسة العوامل مثل سعر البيع والتكاليف الثابتة، التكاليف المتغيرة، والكمية المباعة مما يسمح للإدارة من اتخاذ قرار المناسبة، ويعرف تحليل التعادل على أنه: "عبارة عن رقم الأعمال بحيث من خلاله الشركة لا تحقق لا ربح ولا خسارة".¹

أي بمعنى آخر تساوي مجموع التكاليف (التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة) مع رقم الأعمال الإجمالي .

ويسمح تحليل التعادل بتحديد ومعرفة حجم النشاط أو الكمية المباعة التي من خلالها يمكن معرفة متى يتحقق الربح،² أي إمكانية تحديد منطقة الربح أو الخسارة من خلال خريطة التعادل كما يلي:

الشكل رقم (05): خريطة التعادل



¹ D. Leclere: L'essentiel de la comptabilité analytique, les éditions d'organisation, Paris, 1997, p. 117

² Zitoune. T : Comptabilité analytique, Berti édition, Alger, 2003, p.203.

2-2- فرضيات نظرية تحليل التعادل:

إن مستخدم تحليل التعادل يجب عليه أن يكون على دراية بحدود افتراضات النموذج وبساطته، ونظرية تحليل التعادل مثلها مثل أي نظرية لها فروض ونتائج يجب أن تتحقق وصحة نتائجها مرهون بتحقق فرضياتها، وأهم افتراضات هذه النظرية هي:

- الأعباء يمكن أن تقسم لفئتين ثابتة ومتغيرة.
- سلوك العوائد والأعباء يتم تصويرها بدقة وهي خطية أي افتراض أن عناصر الإيرادات والتكاليف تأخذ سلوكاً خطياً خلال المدى الملائم. (هذا ممكن عندما (أ) سعر بيع الوحدة لا يتغير مع الحجم - على سبيل المثال الشركة لا تتبنى أي تسعير تمييزي، (ب) التكلفة المتغيرة للوحدة لا تتغير مع الحجم ، و(ج) بعض التكاليف تكون ثابتة بالنسبة للفترة معطاة أو على مستوى نشاط معين (المدى أو المجال ذو العلاقة).
- منتج وحيد يتم إنتاجه، أو مزيج ثابت من المنتجات
- الوضعية يقينية (محددة) والقيم تكون معروف بشكل أكيد.
- يكون المراد من التحليل هو تحقيق ربح مرضي وليس ربح أمثل.
- يتم تغيب تكلفة رأسمال
- عدم تضمين التطبيقات المتعلقة بالمرونة المنتج ومرونة الطلب.
- الفروق بين مخزون أول المدة ونهاية المدة ضئيلة.
- افتراض عدم تغير التكاليف الثابتة في ظل الطاقة المتاحة حيث يفترض عدم تزايد التكاليف الثابتة.
- إن حجم الإنتاج هو العامل المؤثر المهم وقد يكون الوحيد في التكلفة لذلك يفترض عدم وجود تأثير لموسمية السلعة أو التراجع في الحالة الاقتصادية.

3- ديناميكية العلاقة في نموذج تحليل التعادل:

إن مفهوم العلاقة يفرض لوجود متغير مستقل وآخر تابع، وفي حالة العلاقة بين التكلفة والحجم فإن المتغير المستقل هو الحجم والمتغير التابع هو التكلفة، وبذلك فإن التكاليف التي تتغير بتغير حجم المبيعات تعتبر تكاليف متغيرة، والتكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج تعتبر تكاليف ثابتة¹

¹ طلعت عبد القادر ابو دغيم ، استخدام نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم واربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين ، الجامعة الاسلامية، غزة ، رسالة ماجستير ، 2015، ص 13

3-1- أنوع التكاليف: يمكن تصنيف تكاليف إلى:1

3-1-1- التكاليف المتغيرة:

التكاليف المتغيرة هي مصروفات تتغير وفق حجم نشاط الشركة إما زيادة أو نقصان.
مستوى النشاط (يقاس بالإنتاج أو مستوى رقم الأعمال)

3-1-2- التكاليف الثابتة:

التكاليف الثابتة هي تكاليف تكون مستقلة عن مستوى نشاط المؤسسة.

4- تحليل التعادل في حالة التأكد:

تستخدم المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف) تحليلات الربح-الحجم-التكلفة، لحساب حجم أو مستوى نشاط الذي يكون عنده الربح الناتج (المتولد) مساو للصفر (معدوم) بعيدا عن أي زيادة في الإنتاج ستؤدي إلى نتيجة موجبة (إيجابية) ، أو الربح.
تتوافق نقطة التعادل مع حجم النشاط الذي عنده تكون العوائد (الإيرادات) الكلية مساويا للتكاليف الكلية.

ولحساب التعادل في ظل ظروف التأكد تحسب كما يلي:

لدينا معادلة النتيجة يتم حسابها وفق الأتي :

$$\text{النتيجة} = \text{رقم الأعمال} - (\text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة})$$

ومنه:

$$R = TR - TC$$

$$R = p_q - (V_q + F)$$

حيث:

R : النتيجة

TR : العائد الإجمالي (رقم الأعمال)

TC : التكاليف الكلية

V_q : التكلفة المتغيرة.

F : التكاليف الثابتة.

ونقطة التعادل تعني أن النتيجة تساوي الصفر وبالتالي من خلال وضع المعادلة السابقة مساوية للصفر نجد:

$$R = 0 \Rightarrow p_q - (V_q + F)$$

حيث أن:

$$TR = P_q = p.Q$$

و

$$TC = V_q + F = V.Q + F$$

ومنه:

$$p.Q = V.Q + F \Rightarrow Q^* = \frac{F}{p - V}$$

حيث أن:

Q^* تمثل حجم التعادل (عتبة المردودية)، وعليه يمكن الكتابة كما يلي:

$$Q^* = \frac{F}{p_q - V_q}$$

حيث أن المقدار $F - V$ يمثل هامش التكلفة المتغيرة للوحدة، وبالتالي فإن نقطة التعادل

مساوية لنسبة التكاليف الثابتة مقسومة على هامش التكلفة المتغيرة للوحدة.

ولتحويل قيمة Q^* من الكمية إلى القيمة بالدينار أو أي عملة أخرى فإنه يتم ضرب

طرفي العلاقة أعلاه بـ P كما يلي:

$$Q_v^* = p.Q^* = p\left(\frac{F}{p - V}\right)$$

أو:

$$Q_v^* = \frac{F}{1 - \frac{V}{p}}$$

حيث:

Q_v^* : مبيعات التعادل بالقيمة.

$1 - \frac{V}{P}$: نسبة هامش التكلفة المتغيرة

إن الصيغة الأخيرة تعبر عن مبيعات التعادل أو نقطة التعادل بالقيمة (بالدينار أو أي عملة أخرى)، وهي مساوية لنسبة التكاليف الثابتة F مقسومة على معدل الهامش للتكلفة المتغيرة والتي يشار إليها أيضا بنسبة الربح المتغير أو:

$$1 - \frac{V}{P}$$

5- تحليل التعادل في حالة عدم التأكد :

إن حجم المبيعات المقدر يعتبر من العناصر الأساسية في تحليل التعادل بغرض تخطيط الأرباح، حيث تتوقف الأرباح أو الخسائر لمنتج معين أو خط منتجات على هذا الحجم، وحيث إن هذا الحجم مجرد تقدير فإن ذلك يعني عدم التأكد، وعلى هذا الأساس فإنه من الأهمية بمكان أن تكون الإدارة على علم بالاحتمالات التقريبية لحدوث التعادل أو تحقق الخسائر، ويتم ذلك عن طريق استخدام منحنى التوزيع الطبيعي الاحتمالي في تحليل العلاقة بين التكلفة، الحجم والربح.¹

5-1- مقارنة المتغير المتقطع:

مدخل واحد لتحليلات الربح-الحجم-التكلفة في ظل عدم التأكد هو مقارنة المتغير المتقطع التي تستند على تحليل شجرة الاحتمالات (شجرة القرار) بحيث يتم إعداد مستويات الاحتمالات لكل مستوى لمتغيرات في نموذج تحليل التعادل.

وفي سياق نموذج تحليل التعادل يتم تخصيص الاحتمالات لمستويات المختلفة لسعر بيع الوحدة، التكلفة المتغيرة للوحدة والتكلفة الثابتة الكلية.

ومنه فإن التحليلات تتم كما يلي:²

تتم قسمة كل تقدير لتكلفة الثابتة على التقديرات هامش المشاركة للحصول على كل التوليفات من أحجام التعادل.

يتم تخصيص احتمال مشترك لكل واحدة من هذه التوليفات من أحجام التعادل وذلك بضرب احتمالات التكلفة الثابتة، سعر بيع الوحدة وتكلفة المتغيرة للوحدة المستعملة في التوليفة. القيام بضرب كل توليفة من توليفات أحجام التعادل باحتمالها المشترك ثم جمع النتائج فينتج المتوسط (القيمة المتوقعة) لنقطة التعادل.

¹ بن واضح سنوسي عائشة، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة، مذكرة ماجستير، جامعة شلف 2011، ص : 17
² Ahmed Riahi-Belkaoui, Advanced Management Accounting, Greenwood Publishing Group, 2001, pp:50-51

ولتوضيح مثل هذا التحليلات، فإننا سنستخدم شجرة القرار والتي تظهر القيم والاحتمالات المرتبطة بها لبديلين من أسعار البيع للوحدة، لثلاثة بدائل من التكاليف المتغيرة للوحدة ولبديلين من التكاليف الثابتة، إن العمود رقم 04 يشير إلى وجود 12 من توليفات التعادل، الأعمدة رقم 05 ورقم 06 توضح على الترتيب توليفات التعادل واحتمالات المشتركة الموافقة لها.

العمود رقم 07 يوضح توليفة التعادل مضروبة باحتمال النقطة الموافقة لها، والتي تتوافق بالمبلغ الذي تساهم كل حالة به في القيمة المتوقعة لحجم التعادل. وأخيرا نجد المجموع في العمود 07 الذي يظهر حجم التعادل المتوقع، وفي هذا المثال هو 6267 وحدة.

الشكل رقم (03): مثال فرضي يوضح العلاقة بين شجرة القرار وتحليلات الربح - الحجم - التكلفة

الرقم (01) السعر	الرقم (02) التكاليف المتغيرة	الرقم (03) التكاليف الثابتة	الرقم (04) رقم الحالة	الرقم (05) نقطة التعادل	الرقم (06) الاحتمال المشترك	الرقم (07) حجم التعادل المتوقع	
\$10	\$8	\$20,000	1	10,000	0.224	2.240	
		\$10,000	2	5,000	0.056	280	
		\$20,000	3	5,000	0.168	840	
		\$10,000	4	2,500	0.042	105	
		\$20,000	5	4,000	0.168	672	
		\$10,000	6	2,500	0.042	105	
	\$9	\$7	\$20,000	7	10,000	0.096	960
			\$10,000	8	5,000	0.024	120
			\$20,000	9	6.666	0.072	480
		\$6	\$10,000	10	3,333	0.018	60
			\$20,000	11	5,000	0.072	360
			\$10,000	12	2,500	0.018	45

6267 وحدة

5-2- مقارنة المتغير المستمر:

لقد كان كل من Robert K. Jaedicke و Alexander A. Robichek من بين الأوائل الذين اقترحوا استخدام مفهوم الاحتمال في تحليلات الربح - الحجم - التكلفة، ولقد اتفقوا

بأن تحليلات الربح- الحجم- التكلفة التقليدية لا تشتمل على التعديلات بالنسبة للمخاطرة وعدم التأكد، والتي قد تحد بشكل كبير من فائدة النموذج التقليدي بسبب التغيرات العشوائية. وفي تحليل التعادل الاحتمالي قد يعالج واحد من هذه المتغيرات أو كلها على أنه متغير عشوائي وهذه المتغيرات هي (1) سعر بيع الوحدة، (2) التكلفة المتغيرة للوحدة، (3) التكلفة الثابتة الكلية، (4) حجم المبيعات المتوقع لكل منتج، ومن الممكن تقدير التوزيع الاحتمالي يشتمل على أرجحية بأن المتغير العشوائي سيأخذ قيم مختلفة ممكنة، وبالطبع بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الأربعة أعلاه الذي قد يعالج على أنه عشوائي.¹

يمكن توضيح هذا المفهوم لعدم التأكد من خلال اعتبار اقتراحين للمبيعات تم أخذهما من سجلات شركة معينة حيث أن المحاسبين التحليلين يعتقدون بأن الاقتراحين للمبيعات سيأخذان التوزيع الاحتمالي الآتي:

الاقتراح B للمبيعات		الاقتراح A للمبيعات	
الاحتمال	الطلب	الاحتمال	الطلب
0.10	1000	0.10	3000
0.20	4000	0.20	2500
0.25	5000	0.25	5000
0.30	6000	0.30	7000
0.15	6500	0.15	8000

ينبغي على كل هؤلاء المحاسبين أن يختاروا (الاقتراح) الذي له أكبر قيمة متوقعة، ومنه فإن الصيغة المستخدمة لحساب هذه القيمة المتوقعة* هي:

$$E(Y_i) = \sum_{i=1}^n Y_i P_i$$

حيث أن:

$E(Y_i)$: تمثل القيمة المتوقعة،

Y_i : تمثل نتيجة للحدث i

Robert K. Jaedicke and Alexander A. Robichek, "Cost-Volume-Profit Analysis under Conditions of ¹ Uncertainty", The Accounting Review, Vol. 39, No. 4 (Oct., 1964), p. 917.
* وفق لهذا المعيار فإن البديل الأمثل هو ذلك الذي يعطي أفضل قيمة متوقعة للعوائد طبقاً للهدف (أكبرها في حالة الأرباح وأقلها في حالة التكاليف)، ونحصل على القيمة المتوقعة لبديل بضرب العوائد في الاحتمالات المقابلة لها ثم جمع النتائج فإذا

$$\text{رمزنا بـ } EMV \text{ للقيمة المتوقعة لبديل } a_i \text{ فإن } E(a_i) = \sum_{j=1}^m V_{ij} P_j$$

P_i : تمثل احتمال للحدث i

واستنادا على مبدأ القيمة المتوقعة فإن المحاسبين سيختارون الاقتراح A للمبيعات بدلا من الاقتراح B للمبيعات لأنه يحقق أكبر قيمة متوقعة والحسابات الخاصة بكل مقترح موضحة كما يلي:

$$\begin{aligned} E(A) &= (3000 \times 0.1) + (2500 \times 0.2) + (5000 \times 0.25) \\ &\quad + (7000 \times 0.3) + (8000 \times 0.15) = 5350 \\ E(B) &= (1000 \times 0.1) + (4000 \times 0.2) + (5000 \times 0.25) \\ &\quad + (6000 \times 0.3) + (6500 \times 0.15) = 4925 \end{aligned}$$

قد لا يكون معيار القيمة المتوقعة كاف لوحده في بعض الحالات خاصة إذا كانت القيم المتوقعة للاقتراحات أو بدائل القرار مساوية لبعضها، لذا فإن متخذ القرار قد يستعين بمعايير أخرى مساعد بجانب معيار القيمة المتوقعة، ومن بين هذه المعايير مقياسين من مقاييس التشتت هما الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، والصيغة الرياضية الخاصة بحساب الانحراف المعياري هي:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2 P_i}$$

ومن المعروف بأنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري كلما زاد تشتت التوزيع وبالتالي اكتفت النتيجة على مخاطرة أكبر، كما أن معامل الاختلاف قد يكون مفيد أكثر من الانحراف المعياري في الحالات التي تكون وحدات القياس للاقتراحات أو البدائل مختلفة (عدم التجانس) وهكذا. بالرجوع إلى مثال مؤسسة XYZ سيتم حساب قيمة الانحراف المعياري لكل من الاقتراحين كما يلي:

$$\begin{aligned} \sigma_A &= \sqrt{(3000 - 5350)^2 \times 0.1 + (2500 - 5350)^2 \times 0.2} \\ &\quad + (5000 - 5350)^2 \times 0.25 + (7000 - 5350)^2 \times 0.3 \\ &\quad + (8000 - 5350)^2 \times 0.15 = 2019.28 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \sigma_B &= \sqrt{(1000 - 4925)^2 \times 0.1 + (4000 - 4925)^2 \times 0.2} \\ &\quad + (5000 - 4925)^2 \times 0.25 + (6000 - 4925)^2 \times 0.3 \\ &\quad + (6500 - 4925)^2 \times 0.15 = 1559.44 \end{aligned}$$

بناءً على نتائج أعلاه وهو الاختلاف الطفيف بين القيمة المتوقعة وكذلك الانحراف المعياري للاقتراحين حيث:

$$E(A) > E(B)$$

$$\sigma_A > \sigma_B$$

يمكن لمتخذ القرار أن يستخدم معامل التحديد CV كما يلي:

$$CV_A = \frac{\sigma_A}{E(A)} \times 100 = \frac{2019.28}{5350} \times 100 = 37.74\%$$

$$CV_B = \frac{\sigma_B}{E(B)} \times 100 = \frac{1559.44}{4925} \times 100 = 31.66\%$$

الاقتراح A هو الذي سيختار بحسب معيار القيمة المتوقعة، لكن المخاطرة هي أكبر بقليل لو قورنت بالاقتراح B.

6- تحليل التعادل الاحتمالي:

إذا كانت قيم سعر البيع الوحدة، التكلفة المتغيرة للوحدة والتكلفة الثابتة الكلية معطاة أي قيم معروفة يقين (محددة)، وكان حجم المبيعات متغير عشوائي، عندئذ يمكن أن تكتب معادلة الربح والذي نرمز له بالرمز Y كما يلي:

$$Y = R > 0 \Rightarrow p_q - (V_q + F) > 0$$

حيث أن:

$$Y = p.Q - (V.Q + F)$$

وبالانتقال من حالة اليقين لإلى حالة العشوائية نجد:

$$E(Y) = E(Q)(p - V) - F$$

حيث:

$$E(Y): \text{الربح الكلي المتوقع}$$

$$E(Q): \text{حجم المبيعات الكلي المتوقع}$$

بمعرفة الانحراف المعياري لحجم المبيعات يمكن استنتاج الانحراف المعياري لنتيجة الاستغلال، حيث يخضع توزيع النتيجة للتوزيع الطبيعي وتحسب وفق الآتي:¹

$$\sigma_Y = (p - V)\sigma_Q$$

بالعودة للمثال مؤسسة XYZ وبفرض أن المؤسسة يمكنها بيع الطلب المتوقع من المنتج A والمنتج B حيث كمية الطلب المتوقع للمنتجين A و B هي على الترتيب 3000 وحدة و 2500 وحدة مع انحراف معياري قدره 250 وحدة و 150 وحدة لكل منهما، وذلك بـ 20 دج للوحدة، حيث أن التكلفة المتغيرة تقدر بـ 10 دج وتكلفة ثابتة كلية فتقدر بـ 12000 دج، ومنه يمكن حساب الربح المتوقع لكل المنتجين كما يلي

¹ محمد فركوس، الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص: 87-90.

$$E(A) = 3000(20 - 10) - 12000 = 18000 \text{ DA}$$

$$E(B) = 2500(20 - 10) - 12000 = 13000 \text{ DA}$$

حساب الانحراف المعياري للربح بالنسبة للمنتجين كما يلي:

$$\sigma_A = 250(10) = 2500 \text{ DA}$$

$$\sigma_B = 150(10) = 1500 \text{ DA}$$

إذا استندا على معيار القيمة المتوقعة فإن المنتج المفضل هو المنتج A على الرغم من أنه يشكل مخاطرة أكبر بحسب معيار الانحراف المعياري، بمعنى آخر فإن الاختيار النهائي يعتمد على اتجاهات الإدارة نحو المخاطرة، ومنه يمكن أن تكتب معادلة الربح المتوقع أيضا كما يلي:

$$EP = \sigma(C)(D)$$

حيث:

EP : الربح المتوقع.

C : هامش التكلفة المتغيرة للوحدة

σ : الانحراف المعياري للتوزيع الاحتمالي للمبيعات

D : مسافة التعادل عن متوسط المبيعات (بمربع الانحرافات المعيارية).

وهكذا بالنسبة لمؤسسة XYZ ، فإن الحسابات تستخدم معادلة الربح المتوقع كما يلي:

$$x_A = \text{التعادل} \rightarrow 12000/(20 - 10) = 1200$$

$$\sigma_A = 250$$

$$C = (20 - 10) = 10 \text{ DA}$$

$$D_A = \frac{\bar{x}_A - \bar{x}_B}{\sigma} = \frac{2500 - 1200}{150} = 8.66$$

$$E(B) = \sigma_B(C)(D_B)$$

$$E(B) = 150(10)(8.66) = 12990$$

يركب التحليل التعادل الاحتمالي التوزيع المبيعات فوق خارطة الربح-الحجم-التكلفة التقليدية، إن التوزيعات تظهر إمكانية بيع مقادير مختلفة من المنتجين A و B ، إن تحليل التعادل الاحتمالي له مقياسين على محور الترتيب، حيث يقيس المحور الرأسي الأيسر الدخل بالدينارات ويقيس المحور الرأسي الأيمن احتمال المبيعات. أو $F(Q)$

إن المساحة تحت منحنى مساوية لـ الواحد وهي تسمح أيضا بتحديد احتمال المبيعات عند أي نقطة بمعنى أكبر أو أقل من مقدار معين، وهنا يفترض أن التوزيع الاحتمالي يكون مستمر وله منوال وحيد (قمة وحيدة) وسنفترض في القسم الموالي بأن التوزيع هو توزيع طبيعي.

6-1- افتراض الاعتدالية:

إذا كانت المبيعات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الأرباح تتوزع طبيعيا بناء على ذلك أيضا،¹ ويمكن كتابة ذلك كما يلي:

$$E(Y) = E(Q)(p - V) - F$$

$$Y - N(E(Y), \sigma_Y)$$

$$Q - N(E(Q), \sigma_Q)$$

ياغات مختلفة لاحتمال يمكن أن تتم حيا ل مستوى الربح المتوقع، واحدة من الخصائص المهمة للتوزيع الطبيعي هي أن 50% من المساحة تحت المنحنى الطبيعي تحتوي على ± 0.67 من الانحرافات المعيارية عن المتوسط، و 68% من المساحة تحت المنحنى الطبيعي تحتوي على ± 1.96 من الانحرافات المعيارية عن المتوسط.

هناك خاصية أخرى للتوزيع الطبيعي وهي إمكانية معايرة أي متغير عشوائي طبيعي ليصبح متغير عشوائي طبيعي معياري وبالتالي استخراج الاحتمال الموفق له بكل سهولة من الجدول التوزيع الطبيعي المعياري دون حسابات معقدة.

من خلال الصيغة الآتية:

$$Z = \frac{Y - E(Y)}{\sigma_Y}$$

$$Z - N(0,1)$$

حيث:

Y : يمثل الربح الفعلي

$E(Y)$: متوسط الربح

σ_Y : الانحراف المعياري للربح

Z : عدد الانحرافات المعيارية عن المتوسط.

¹ Op.cit,p:55-56

إذا افترضنا أن المحاسبين في الشركة XYZ يرغبون في معرفة احتمال أن تكون الأرباح لكل من المنتج A والمنتج B أكبر من 18600 دولار، هنا يمكن بكل سهولة حساب الاحتمال كما يلي:

$$Z_A = \frac{18600 - 18000}{2500} = 0.24$$

$$Z_B = \frac{18600 - 13000}{1500} = 3.73$$

ومنه:

احتمال أن الربح من المنتج A يتجاوز 18600 دولار هي:

$$p(Z_A \geq 0.24) = 0.3876$$

احتمال أن الربح من المنتج B يتجاوز 18600 دولار هي:

$$p(Z_B \geq 3.73) = 0.004$$

6-2- افتراضات الإعتدالية مرة ثانية:

يمكن تمديد تحليل التعادل الاحتمالي ليشمل كل المدخلات واعتبارها متغيرات عشوائية، حيث يمكن افتراض أن المدخلات تتبع التوزيع الطبيعي وكذلك أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، وكنتيجة لفرضية الاستقلال فإنه يمكن التعبير عن كل من الربح المتوقع والانحراف المعياري كما يلي:¹

$$E(Y) = E(Q)[E(P) - E(V)] - E(F)$$

و

$$\sigma = \sqrt{\sigma_Q^2(\sigma_P^2 + \sigma_V^2) + E(Q)^2(\sigma_P^2 + \sigma_V^2) + [E(P) - E(V)]^2 \sigma_Q^2 + \sigma_F^2}$$

إن الربح المتوقع مفترض أن يتبع التوزيع الطبيعي وعلى كل حال وكما بينته نظرية كل من C.C.Craig و L.A. Aroian بأن حاصل ضرب متغيرين عشوائيان طبيعيين مستقلان إحصائياً يقترب من التوزيع الطبيعي فقط إذا كان معامل الاختلاف لهما يقتربان من الصفر.

وقد بين كل من W.L.Ferrera وزملاؤه بعد مسح للأدبيات الموضوع وكذا تحقق باستخدام تقنية المحاكاة بالحاسب الآلي بأن فرضية الاعتدالية للربح التي اعتمدها النموذج المحاسبي أو ببساطة فرضية Jaedicke-Robichek هي صحيحة ولكن في ظل شروط

¹ William L. Ferrara, Jack C. Hayya, David A. Nachman: **Normalcy of Profit in The Jaedicke-Robichek Model**, The Accounting Review, Vol. 47, No. 2 (Apr., 1972), pp. 299-307, p.300.

معينة، وهذه الشروط مرتبطة بمعاملات الاختلاف للمتغيرات الأصلية، وعليه لا يمكن أن ترفض فرضية اعتدالية الربح عند مستوى معنوية 0.05 إذا كان مجموع المعاملات بالنسبة لـ Y و $P-V$ هي أقل من تساوي 12%¹. وهكذا فإن تحليل التعادل الاحتمالي يكون سليم فقط عندما تكون معاملات الاختلاف صغيرة أو عندما تكون قيم كل من P و V محددة أي يقينية.

¹ Ibid, p.307.

المحور السادس

النماذج الحديثة في التحليل المالي

للإشارة هناك العديد من النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي سوف نتطرق إلى سبعة نماذج كالآتي:

1-نموذج Kida:

يعتبر نموذج kida أحد النماذج الحديثة الذي أستخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية :

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95%¹ والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي :

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة /إجمالي الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين /إجمالي الالتزامات.

X_3 = الأصول السائلة /الالتزامات المتداولة.

X_4 = المبيعات /إجمالي الأصول.

X_5 = النقدية /إجمالي الأصول.

2-نموذج Booth:

يقوم هذا النموذج على الجمع بين النسب المالية، وتحليل العناصر وفق مقاييس المعلومات، مما أعطى للنموذج القدرة التنبؤية العالية لحدوث الفشل المالي وصلت إلى 95% تقريبا قبل فترة وجيزة من حدوث الإفلاس.²

3-نموذج Altman and Mc Cough 1974:

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z) ويعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج تعديلًا لنموذج Altman الذي تم وضعه سنة 1968.

ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية :

وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص: 262.¹

المرجع نفسه، 2004، ص: 263.²

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.010x_5$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي:

X_1 =صافي رأس المال العامل /مجموع الأصول

X_2 =الأرباح المحتجزة في الميزانية/مجموع الأصول

X_3 =الربح قبل الفوائد والضرائب /مجموع الخصوم

X_4 =القيمة السوقية لحقوق المساهمين /مجموع الخصوم

X_5 =المبيعات/مجموع الأصول

Z = دليل الاستمرارية ¹

وبموجب هذا النموذج فإن المنشآت تصنف إلى ثلاثة فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى: فئة الوحدات القادرة على الاستمرارية (المنشآت الناجحة) وهي تلك المنشآت التي تكون قيمة (Z) فيها 2.99 وأكثر.

الفئة الثانية : فئة المنشآت المشكوك في إمكانية إستمراريتها أي التي يحتمل إفلاسها وهي تلك المنشآت التي تكون قيمة (Z) فيها أقل من أقل من أقل 1.81.

الفئة الثالثة: فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة (Z) فيها بين 1.81 و2.99 ومن أجل تقرير وضعها لابد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي، حيث أثبت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

4-نموذج Deakin:

قام Deakin بتطوير نماذج ألتمان السابق، كما اعتمد على المعادلات الخطية في التمييز وانتهى إلى أن هناك ارتباط كبير بين مؤشرات الدراسة والقدرة على تقدير الفشل المالي خلال السنوات الدراسة الخمس التي قام بها².

5-نموذج Diamond:

حاول هذا الخبير من خلال بحث الدكتوراة في هذا الموضوع التطور والارتقاء بمستوى دقة التمييز التي توصل إليها Deakin فيما يتصل باكتشاف المؤسسات الفاشلة باستخدام

منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008، ص:180.¹

²أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر 2013، 3، ص:165.

التحليل التمييزي المرحلي، ولكنه لم يحصل على مستوى دقة في التمييز بأفضل مما فعله قبله Deakin

6- نموذج Sherrord (1987):

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة (الفشل المالي).

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها:

المتغير نسبة المالية المستحق فيها الوزن النسبي/بالنقاط

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول } 17$$

$$X_2 = \text{الأصول النقدية/مجموع الأصول } 9$$

$$X_3 = \text{حقوق المساهمين/مجموع الأصول } 3.5$$

$$X_4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة/مجموع الأصول } 20$$

$$X_5 = \text{مجموع الأصول/مجموع الخصوم } 1.2$$

$$X_6 = \text{حقوق المساهمين/الأصول الثابتة } 0.1$$

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي:¹

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

وكما ذكرنا يساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية المنشأة في مزاولة عملها

(الفشل المالي) كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمنشآت المتقدمة بطلبات

الاقتراض وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة المخاطر

المحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها.

ومن ناحية استخدام هذا النموذج لأغراض الإقراض من البنوك تصنف القروض حسب

درجة المخاطرة في خمس فئات رئيسية كما يلي:

مؤشر Z

الفئات

الفئة الأولى (قروض ممتازة) Z أكبر أو تساوي 25

الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة) Z محصورة ما بين 20

و 25

الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة) Z محصورة ما بين 5 و 20

¹ منير شاكر محمد وآخرون، المرجع السابق، 2005، ص: 182.

Z محصورة ما بين -5 و5

الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة)

الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا) Z أقل من

6- نموذج آلتمان Altman

يعد آلتمان من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد استخدم 33 نسبة وفحص كل نسبة على حدى، واستخدم آلتمان هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيدا من الأسلوب القديم سمي أسلوب التحليل التمييزي حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة والغير فاشلة¹.

استخدم آلتمان عينة مكونة من (66) شركة صناعية قسمت إلى (33) شركة فاشلة و(33) شركة غير فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات، واختبر آلتمان العينة (22) نسبة

$$Z = 0.012X_1 + 0.014 X_2 - 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس باستخدام التحليل التمييزي المنطقي المتعدد للمتغيرات وما يعرف بـ (Z- SCOR) وتوصلت الدراسة إلى أن خمس نسب لها قدرة تنبؤ بوقوع خطر التعثر، وبالتالي بناء نموذج تنبؤي مكون في الصورة الرياضية التالية:

حيث أن:

X_1 : صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X_2 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

X_3 : ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات.

X_5 : المبيعات / مجموع الأصول.

Z : دليل أو مؤشر الاستمرارية.

وبموجب هذا النموذج تصنف المنشآت محل الدراسة في ثلاث منشآت وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرتها 2.99.

¹ وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، ص: 20.

- ❖ فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية عندما تكون قمة (Z) أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.
- ❖ فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها تقل عن 1.81.

وقد أثبتت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بالإفلاس كانت في حدود 82% قبل سنة من تحقق الإفلاس وبنسبة 68% قبل سنتين من وقوعها¹.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص: 254.

المراجع المعتمدة

المراجع المعتمدة

1. يحيى محمد، محاضرات في مقياس: المحاسبة البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف
2. هادفي خالد، مساهمة النظام المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2019
3. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008
4. الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، المادة 220
5. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل المالي والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008،
6. Anneli Logman , Bruce Aylward , ((Survey of Multilateral Bank Practice on Financial and Economic Analysis of Large Dams)) , Prepared For Thematic Review III , May 2000
7. Florent Deisting, Jean-Pierre Lahille, Analyse financière, Dunod, 2017, paris ,p01
8. Josette Peyrard, Jean Avenel, Max Peyrard, Analyse financière, Vuibert, 2006, ,paris
9. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008
10. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006،
11. Robert W. Jhonson, Financial Management , Inc , Fourth Edition , 1975
12. Scatt Besley and Eugene F. Brigham , Essentials of managerial Finance , Harccurt Inc , New York , 2000
13. احمد عبد الزهرة حمدان، فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1995-2006 رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، العراق، 2009

14. محمد المبروك أبوزيد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، دار المريخ ، الرياض ، 2016.
15. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطرنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2006.
16. george foster, Financial statement analysis, Prentice Hall International, Inc.2nd Edition, 1986
17. جورج فوستر، تعرييب، خالد علي أحمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، تحليل القوائم المالية، دار المريخ ، الرياض، 2011
18. قشي حبيبية، محاضرات تحليل مالي، جامعة المسيلة
19. Patrick pigets, la gestion financière, édition economica , 1998
20. Jean marie, le fond de roulement, édition entreprise moderne , 1970
21. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر ،1988،
22. Geudi mobert , finance d'entreprise les règles du jeu , édition organisation ,1997
23. Patrice Vizzovona , Gestion financière , p 35 .
24. Claude–Annie Duplat, Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise, Librairie Vuibert, 2004.
25. شيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008
26. Pierre paucher, mesure de la performance financière de l'entreprise, édition o.p.u, 1993, p: 118.
27. محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، 27-كريمة جحنين، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2014، 3

28. Claran warch , les ration clés du management ,édition village mondiale, 1998
29. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005، ص:350.
30. بصير نور الهدى، مطبوعة حول التحليل المتقدم، جامعة سطيف،
31. D. Leclere: L'essentiel de la comptabilité analytique, les éditions d'organisation, Paris, 1997, p. 117
32. Zitoune. T : Comptabilité analytique, Berti édition, Alger, 2003, p.203.
33. طلعت عبد القادر ابو دغيم ، استخدام نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم واربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين ، الجامعة الاسلامية، غزة ، رسالة ماجستير ، 2015 ، ص 13
34. Bouchaib Alhamany et Mohamed Diouri : Comptabilité analytique Exercices corrigés avec rappels de cours, les éditions Toubkal, Maroc ,2008.p:
35. بن واضح سنوسي عائشة، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة، مذكرة ماجستير، جامعة شلف 2011، ص : 17
36. Ahmed Riahi-Belkaoui, Advanced Management Accounting, Greenwood Publishing Group, 2001,pp:50-51Haut du formulaire Bas du formulaire
37. Robert K. Jaedicke and Alexander A. Robichek," Cost-Volume-Profit Analysis under Conditions of Uncertainty", The Accounting Review, Vol. 39, No. 4 (Oct., 1964), p. 917.

38. محمد فركوس، الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص: 87-90.

39. William L. Ferrara, Jack C. Hayya, David A. Nachman: Normalcy of Profit in The Jaedicke-Robichek Model, The Accounting Review, Vol. 47, No. 2 (Apr., 1972), pp. 299-307, p.300.

40. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص: 262.

41. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008

42. أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2013، 3،

43. وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.